

مَصْرَ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِي

CENTRAL BANK OF LIBYA

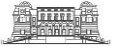
تقرير

أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف

لعام 2025



إدارة البحوث والإحصاء



الصفحة	المحتويات
3	ملخص أداء المصارف وأبرز الملاحظات خلال عام 2025
9	تفرع المصارف
9	الكثافة المصرفية
10	التركز المصرفي
12	المركز المالي المجمع للمصارف
14	هيكل البنود المكونة للأصول
16	هيكل البنود المكونة للخصوم
18	تحليل البنود المكونة للمركز المالي المجمع للمصارف
18	- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة
20	- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى
21	- وضع السيولة والإحتياطيات الإلزامية
24	- الإستثمارات
24	- القروض والتسهيلات الائتمانية
28	- ودائع العملاء لدى المصارف
31	- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج
31	- حقوق الملكية
33	- المخصصات
34	تحليل قائمة الدخل المجمع للمصارف لعامي (2024 – 2025)
39	مؤشرات السلامة المالية للمصارف
39	- مؤشرات كفاية رأس المال
42	- مؤشرات جودة الأصول
43	- مؤشرات الربحية
46	- مؤشرات السيولة
49	الجدول العام لمؤشرات أداء المصارف

تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2025

ملخص أداء المصارف وأبرز الملاحظات:

شهدت البيانات المالية المجمعة للمصارف في نهاية عام 2025 تغيراتٍ مهمة مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2024، وذلك على النحو الآتي:

- ارتفع إجمالي (أصول / خصوم) المصارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 187.6 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى نحو 245.7 مليار دينار في نهاية عام 2025، مسجلاً زيادة كبيرة قدرها نحو 58.1 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 30.9%، ويُعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة الخصوم الإيداعية، وقد شكّلت الأصول السائلة، والبالغة 189.4 مليار دينار، ما نسبته 77.1% من إجمالي الأصول.
- ارتفعت أرصدة وودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي، من نحو 114.1 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى حوالي 171.1 مليار دينار في نهاية عام 2025، مسجلاً زيادة قدرها 57.0 مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ 49.9%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الخصوم الإيداعية لدى المصارف وأيضاً نتيجة إيداعات العملة التي سحبها مصرف ليبيا المركزي من التداول.
- وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي يبلغ نحو 58 مليار دينار.
- بلغ رصيد فائض السيولة الفعلي لدى المصارف في نهاية عام 2025 نحو 89.8 مليار دينار، مقابل 66.8 مليار دينار في نهاية عام 2024، أي بارتفاع قدره حوالي 23 مليار دينار، وبمعدل زيادة بلغ 34.4%. حيث تم رفع نسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها مقابل الخصوم الإيداعية إلى 35% بدلاً من النسبة السابقة البالغة 25%، وذلك وفقاً للمنشور رقم (13) لسنة 2025 الصادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد.
- وتُعدّ هذه الفوائض التي تحتفظ بها المصارف مؤشراً على ضعف توظيفها لأموالها، كما تعكس في الوقت ذاته محدودية مجالات الاستثمار في ظل غياب البيئة الاستثمارية الملائمة ونقص الضمانات الكافية التي من شأنها تشجيع المصارف على استثمار فوائضها من السيولة.

■ بلغ رصيد الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب من المصارف الإحتفاظ به لدى المصرف المركزي في نهاية عام 2025، نحو 83.8 مليار دينار، وذلك مقابل 51.8 مليار دينار في نهاية عام 2024. وقد سجل هذا الرصيد إرتفاعاً قدره 32.0 مليار دينار.

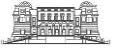
يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الودائع لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية على الرغم من رفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي إلى (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%).

■ إنخفض رصيد حسابات المقاصة بمقدار 553.8 مليون دينار، ليبلغ نحو 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2025، مقارنةً بـ 3.5 مليار دينار في نهاية عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تحسن أداء بعض المصارف في تسوية المعاملات.

■ إرتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف من 32.8 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى نحو 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2025، بمقدار مليار دينار أي بمعدل نمو 2.9%. ويُلاحظ أن معدل النمو هذا سجل نسبة أقل بكثير من النسبة القصوى المحددة بـ 7%، التي نص عليها المنشور رقم (12) لسنة 2025 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والذي يحدد الحد الأعلى للتوسع في المحفظة الائتمانية للمصارف للسنة المالية 2025.

وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 17.5%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 13.7%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2025 ما قيمته 26.7 مليار دينار، وما نسبته 79.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 20.8% والتي بلغت قيمتها نحو 7 مليارات دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في إجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بند قروض المرابحة للأفراد الذي سجل إرتفاع بمقدار 709.9 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2024، وكذلك ارتفاع القروض الأخرى بمقدار 407.0 مليون دينار والتي في معظمها قروض للشركات بصيغ المرابحة المختلفة.

■ أظهرت البيانات الخاصة بتصنيف الديون أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بلغت نحو 19.3% في نهاية عام 2025، مسجلة ارتفاعاً طفيف مقارنة بنسبة 19.2% في نهاية عام 2024. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الديون المتعثرة خلال عام الحالي 2025.



ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 46.2 مليار دينار، من 147.0 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى 193.2 مليار دينار في نهاية عام 2025، مسجلةً معدل نمو قدره 31.5%.

يُعزى هذا الارتفاع الملحوظ بصورة رئيسية إلى زيادة الودائع تحت الطلب، والتي تُعد انعكاساً طبيعياً لتنامي الإنفاق المالي العام. كما أن جزءاً مهماً من هذه الزيادة يرجع إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي بموجب قراراته أرقام (25، 26، 27) الصادرة بتاريخ 16 يونيو 2025، والمتعلقة بسحب بعض الإصدارات النقدية من التداول.

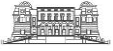
وتشير البيانات إلى أنه تم سحب نحو 30.3 مليار دينار من الإصدارات النقدية المشار إليها في القرار سالف الذكر، حيث أُودعت هذه المبالغ في حسابات العملاء بمختلف فئاتهم، سواء أفراداً أو شركات أو جهات أخرى، مما أسهم بصورة مباشرة في الزيادة الكبيرة المسجلة في الخصوم الإيداعية لدى المصارف.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع حسب القطاعات (الخاص والعام والحكومي)، فقد ارتفعت ودائع القطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2025 بمقدار 10.3 مليار دينار لتصل إلى 64.4 مليار دينار، منها 24 مليار دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 54.1 مليار دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2024.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 36 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت 38.7%، ويُعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى الأسباب المشار إليها سابقاً، والمتعلقة بقرارات مصرف ليبيا المركزي بشأن سحب بعض الإصدارات النقدية من التداول.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 59% من الخصوم الإيداعية لدى المصارف متركزة في المصارف الأربعة الكبرى: الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة والصحارى.

ارتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف من نحو 15.2 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى حوالي 19.9 مليار دينار في نهاية عام 2025، مسجلةً معدل نمو قدره 31.3%.



ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة رؤوس الأموال المدفوعة لعدد من المصارف، وذلك تماشيًا مع المتطلبات التي وضعها مصرف ليبيا المركزي بهدف تعزيز سلامة ومتانة القطاع المصرفي.

■ إرتفعت أرباح المصارف خلال عام 2025 بمعدل 7.7% لتصل إلى نحو 2.1 مليار دينار، مقارنةً بالأرباح المُحققة خلال عام 2024، والتي بلغت حوالي 1.9 مليار دينار.

■ سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في نهاية عام 2025 نحو 15.5%، حيث سجلت هذه النسبة شبه إستقرار خلال الأعوام الأخيرة في حدود 16%، وهي تعكس حجم الأرباح المتأتية من النشاط الرئيسي للمصارف، وقد حققت المصارف مُجمعة إيرادات من العُمولات المتأتية من خدمات المربحة والتي بلغت نحو 626.2 مليون دينار، بالإضافة إلى الفوائد على الأرصدة والودائع لدى المصارف المرابحة بالخارج والتي حققت إيرادات بنحو 242.1 مليون دينار.

■ بلغت نسبة المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 55% خلال عام 2025، مسجّلةً انخفاضًا مقارنةً بعام 2024، حيث كانت قد بلغت 59.8%.

■ بلغ عدد المصارف والمشتمة بياناتها في هذا التقرير 24 مصرفاً (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي) في نهاية عام 2025، وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 715 فرعًا ووكالة موزعة على مختلف مناطق البلاد.

يشمل هذا التقرير تفصيلاً شاملاً يتضمن بيانات عن الفروع والكثافة المصرفية ومستوى التركز المصرفي، بالإضافة إلى تحليل مفصل لأبرز البنود المكوّنة للمركز المالي المُجمّع للمصارف، سواء على جانب الأصول أو الخصوم، فضلاً عن تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للقطاع المصرفي. كما يتضمن التقرير فصلاً خاصًا بمؤشرات السلامة المالية للمصارف خلال الفترة (2021-2025).

البيانات المالية الأساسية للمصارف

"مليون دينار"

معدل التغير %	2025	2024	البند
25.8	306,147.9	243,428.9	إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)
30.9	245,683.1	187,620.8	إجمالي الأصول
-19.1	1,416.6	1,752.1	إجمالي النقدية بخزائن المصارف
49.9	171,088.8	114,110.8	إجمالي الودائع لدى المصرف المركزي
110.2	1,308.6	622.6	إجمالي الودائع لدى المصارف فيما بينها
-65.1	361.1	1,033.7	إجمالي الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي
4.1	15,224.4	14,618.8	إجمالي الودائع لدى المراسلين بالخارج
-15.9	2,924.3	3,478.1	إجمالي حسابات المقاصة
2.9	33,769.1	32,815.0	إجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات
3.0	3,080.5	2,990.6	إجمالي الاستثمارات
31.5	193,217.8	146,988.4	إجمالي ودائع العملاء
12.9	6.9	6.1	إجمالي الحسابات المكشوفة لدى المراسلين
34.7	17,862.4	13,259.1	إجمالي حقوق الملكية
6.9	10,587.2	9,905.7	إجمالي المخصصات
7.7	2,061.6	1,913.8	أرباح العام
4.4	715	685	عدد الفروع والوكالات
2.2	22,494	22,009	عدد العاملين
المؤشرات المالية :			
-	77.1	70.4	الأصول السائلة / إجمالي الأصول %
-	13.7	17.5	إجمالي القروض / إجمالي الأصول %
-	7.3	7.1	حقوق الملكية / إجمالي الخصوم %
-	343.6	273.9	إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
-	11.3	8.5	إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
-	17.5	22.3	إجمالي القروض / إجمالي الودائع %
-	0.8	1.0	إجمالي الربح / الأصول %
-	11.5	14.4	إجمالي الربح / حقوق الملكية %

مؤشرات الودائع لدى المصارف

"مليون دينار"

معدل التغير %	2025	2024	البند
19.0	64,410.4	54,145.6	1- ودائع الحكومة والقطاع العام
43.5	24,056.5	16,764.9	.ودائع الحكومة (الوزارات والهيئات الممولة من الميزانية العامة)
8.0	40,353.9	37,380.7	.ودائع القطاع العام
38.7	128,807.4	92,842.8	2- ودائع القطاع الخاص
33.1	58,423.0	43,900.1	.ودائع الأفراد
43.8	70,384.4	48,942.7	.ودائع الشركات والجهات الأخرى
31.5	193,217.8	146,988.4	إجمالي الودائع
34.9	159,547.2	118,229.5	الودائع تحت الطلب
17.3	33,402.2	28,483.4	الودائع لأجل
-2.6	268.4	275.5	ودائع الادخار
-	82.6	80.4	الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %
-	17.3	19.4	الودائع لأجل / إجمالي الودائع %
-	0.1	0.2	ودائع الادخار / إجمالي الودائع %
-	78.6	78.3	إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %

مؤشرات الإئتمان الممنوح من المصارف

"مليون دينار"

معدل التغير %	2025	2024	البند
-6.2	7,011.7	7,475.6	1- الائتمان الممنوح للقطاع العام
5.6	26,757.4	25,339.4	2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
2.9	33,769.1	32,815.0	إجمالي الائتمان
-4.0	3,881.2	4,044.0	السلفيات والسحب على المكشوف
4.3	17,108.0	16,398.1	قروض المرابحة (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)
3.3	12,779.9	12,372.9	القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى
-	50.7	50.0	قروض المرابحة / إجمالي الائتمان %
-	11.5	12.3	السلفيات والسحب على المكشوف / إجمالي الائتمان %
-	37.8	37.7	القروض الممنوحة للأنشطة الأخرى/إجمالي الائتمان %
-	13.7	17.5	إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %
-	17.5	22.3	إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %

تفرع المصارف:-

بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا، والمشمولة ببياناتها في هذا التقرير، 24 مصرفاً حتى نهاية عام 2025، بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي.

وتزاول هذه المصارف أنشطتها من خلال 715 فرعاً ووكالة مصرفية موزعة على مختلف مناطق البلاد...

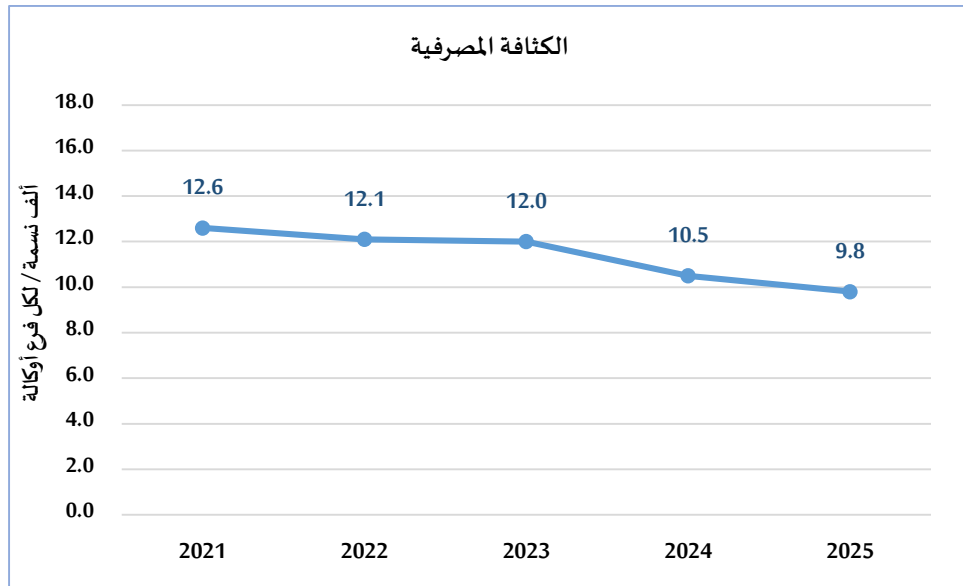
الكثافة المصرفية:

بلغت الكثافة المصرفية في نهاية عام 2025 نحو 9.8 ألف نسمة لكل فرع أو وكالة مصرفية، والذي يعكس مستوى انتشار الخدمات المصرفية وانتظام الوصول إليها في مختلف مناطق البلاد.

الكثافة المصرفية

"بالألف نسمة"

نهاية	لكل مصرف	لكل فرع ووكالة
2021	388.9	12.6
2022	350.0	12.1
2023	350.0	12.0
2024	333.0	10.5
2025	290.0	9.8



التركز المصرفي:

يُقصد بدرجة التركيز المصرفي مدى استئثار عدد محدود من المصارف بالحصة الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو حجم حقوق الملكية.

وفيما يتعلق بالحصة السوقية للمصارف في ليبيا، فقد استحوذت أصول المصارف الخمسة الكبرى، وهي: مصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية، ما نسبته 66.5% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وذلك من بين 24 مصرفاً عاملاً في نهاية عام 2025. كما استحوذ مصرف الجمهورية منفرداً على نسبة 24.0% من إجمالي أصول القطاع.

وعلى صعيد الخصوم الإيداعية، شكّلت حصة المصارف الخمسة الكبرى ما نسبته 69.2% من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبلها نحو 87.9% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع، وذلك في نهاية عام 2025.

ومن خلال بيانات التركيز الواردة في الجداول والرسوم البيانية أدناه، يُلاحظ تحسن ملحوظ في نسب تركيز الأصول والخصوم الإيداعية، مقابل زيادة في درجة تركيز الائتمان، كما هو موضح.

تركز الأصول

“نسب مئوية”

2025	2024	2023	2022	2021	نهاية
24.0	23.7	26.7	27.5	28.0	أكبر مصرف
50.6	57.0	59.4	61.7	62.0	أكبر ثلاثة مصارف
66.5	73.8	76.5	78.6	79.7	أكبر خمسة مصارف

تركز الائتمان

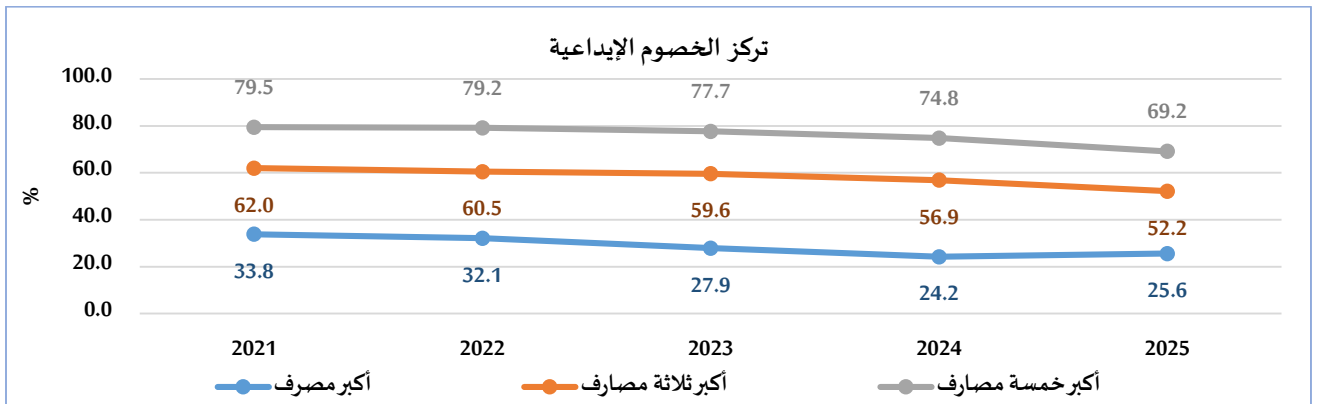
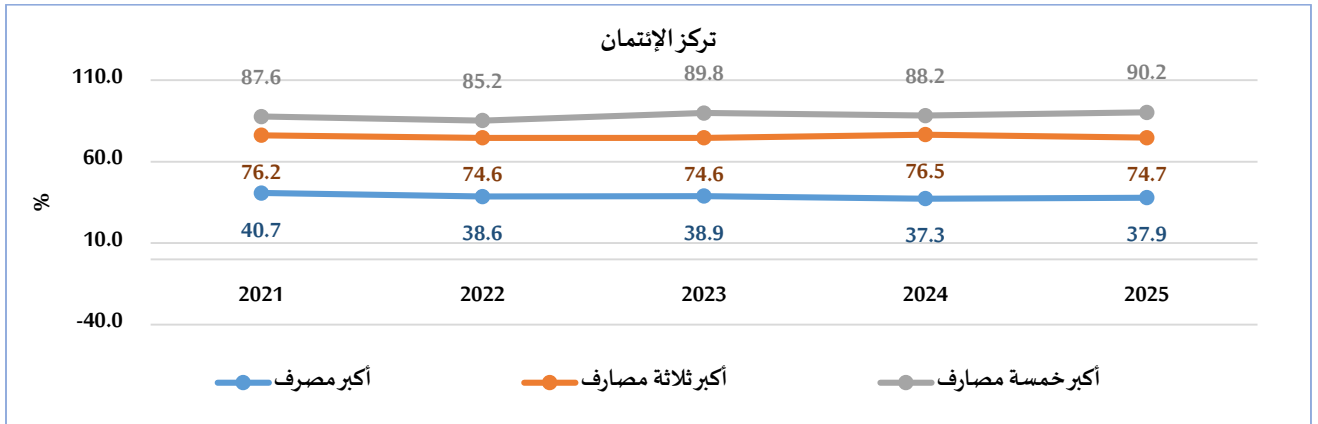
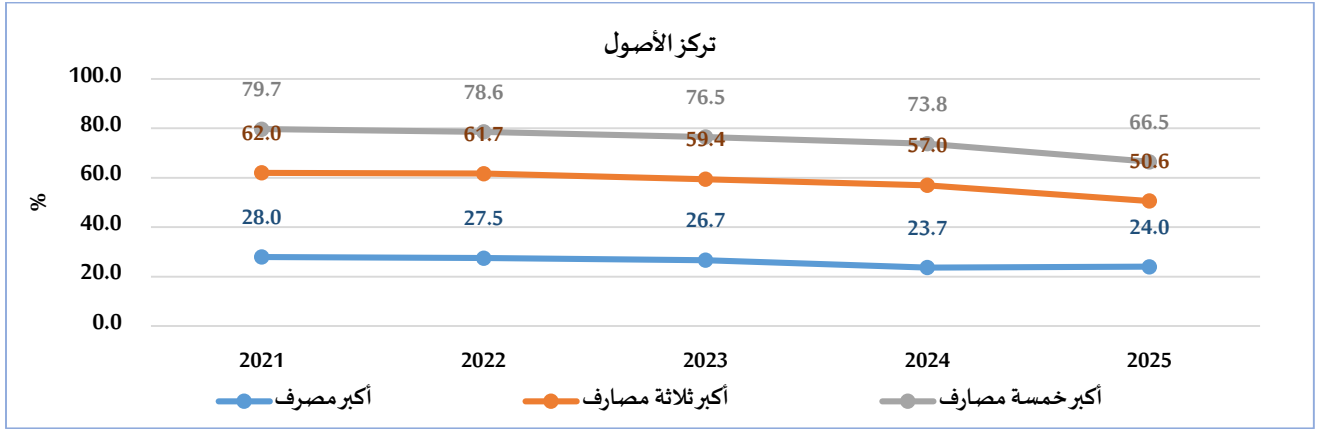
“نسب مئوية”

2025	2024	2023	2022	2021	نهاية
37.9	37.3	38.9	38.6	40.7	أكبر مصرف
74.7	76.5	76.9	74.6	76.2	أكبر ثلاثة مصارف
90.2	88.2	89.8	85.2	87.6	أكبر خمسة مصارف

تركيز الخصوم الإيداعية

"نسب مئوية"

2025	2024	2023	2022	2021	نهاية
23.7	24.2	27.9	32.1	33.8	أكبر مصرف
51.8	56.9	59.6	60.5	62.0	أكبر ثلاثة مصارف
70.1	74.8	77.7	79.2	79.5	أكبر خمسة مصارف



المركز المالي المُجمَع للمصارف

شَهِدَ المركز المالي المُجمَع للمصارف في نهاية عام 2025 تطورات ملحوظة في جميع بنوده على جانبي الأصول والخصوم.

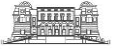
وبلغ إجمالي أصول المصارف مجتمعة (باستثناء الحسابات النظامية) نحو 238,590.8 مليون دينار، مقابل 187,620.8 مليون دينار في نهاية عام 2024، مسجلاً ارتفاعاً قدره 50,970.0 مليون دينار، أي بمعدل 27.2%.

وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للمركز المالي المُجمَع للمصارف:

مُلخَص المركز المالي المُجمَع للمصارف

"مليون دينار"

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	1,752.1	1,416.6	-335.5	-19.2
- عملة محلية	1,421.6	958.9	-462.7	-32.5
- عملة أجنبية	330.5	457.6	127.1	38.5
2- حسابات المقاصة	3,478.1	2,924.3	-553.8	-15.9
- المقاصة بين المصارف	1,761.0	1,599.2	-161.8	-9.2
- المقاصة بين الفروع	1,717.1	1,325.1	-392.0	-22.8
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	130,385.8	187,983.0	57,597.2	44.2
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	114,110.8	171,088.8	56,978.0	49.9
- وداائع تحت الطلب	109,110.8	168,993.1	59,882.3	54.9
- شهادات الإيداع	5,000.0	2,095.7	-2,904.3	-58.1
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	622.6	1,308.6	686.0	110.2
- وداائع تحت الطلب	622.6	1,308.6	686.0	110.2
- وداائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,033.7	361.1	-672.6	-65.1
- وداائع تحت الطلب	1,033.7	361.1	-672.6	-65.1
- وداائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	14,618.8	15,224.4	605.6	4.1
- وداائع تحت الطلب	9,354.5	11,213.1	1,858.6	19.9
- وداائع زمنية	5,264.2	4,011.3	-1,252.9	-23.8
4- الإستثمارات	2,990.6	3,080.5	89.9	3.0
5- القروض والتسهيلات	32,815.0	33,769.1	954.1	2.9
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,044.0	3,881.2	-162.8	-4.0
- قروض المرابحة للأفراد (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)	16,398.1	17,108.0	709.9	4.3
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	12,372.9	12,779.9	407.0	3.3
6- الأصول الثابتة	3,934.9	5,279.6	1,344.7	34.2
7- الأصول الأخرى	12,264.2	11,230.0	-1,034.2	-8.4
إجمالي الأصول	187,620.8	245,683.1	58,062.3	30.9
الحسابات المقابلة	55,808.2	60,464.8	4,656.6	8.3
الإجمالي الكلي للأصول	243,428.9	306,147.9	62,719.0	25.8



"مليون دينار"

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	146,988.4	193,217.8	46,229.4	31.5
- الودائع تحت الطلب	115,755.1	157,045.8	41,290.7	35.7
- الودائع الزمنية	1,224.2	1,218.3	-5.9	-0.5
- الودائع الإدخارية	275.5	268.4	-7.1	-2.6
- أوامر الدفع	2,474.3	2,501.4	27.1	1.1
- التأمينات النقدية	27,259.3	32,183.9	4,924.6	18.1
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	30.0	30.0	0.0	0.0
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	6.1	6.9	0.8	12.6
4- حقوق الملكية	15,172.9	19,924.1	4,751.2	31.3
- رأس المال المدفوع	11,592.7	15,326.8	3,734.1	32.2
- الإحتياطي القانوني	1,277.3	1,485.8	208.5	16.3
- إحتياطيات غير مخصصة	220.5	811.8	591.3	268.2
- أرباح الفترة	1,913.8	2,161.7	247.9	13.0
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	168.7	138.0	-30.7	-18.2
5- المخصصات	9,905.7	10,587.2	681.5	6.9
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	15,517.7	21,917.2	6,399.5	41.2
إجمالي الخصوم	187,620.8	245,683.1	58,062.3	30.9
الحسابات المقابلة	55,808.2	60,464.8	4,656.6	8.3
الإجمالي الكلي للخصوم	243,428.9	306,147.9	62,719.0	25.8

- هيكل البنود المكونة للأصول في المركز المالي المُجمَع للمصارف:

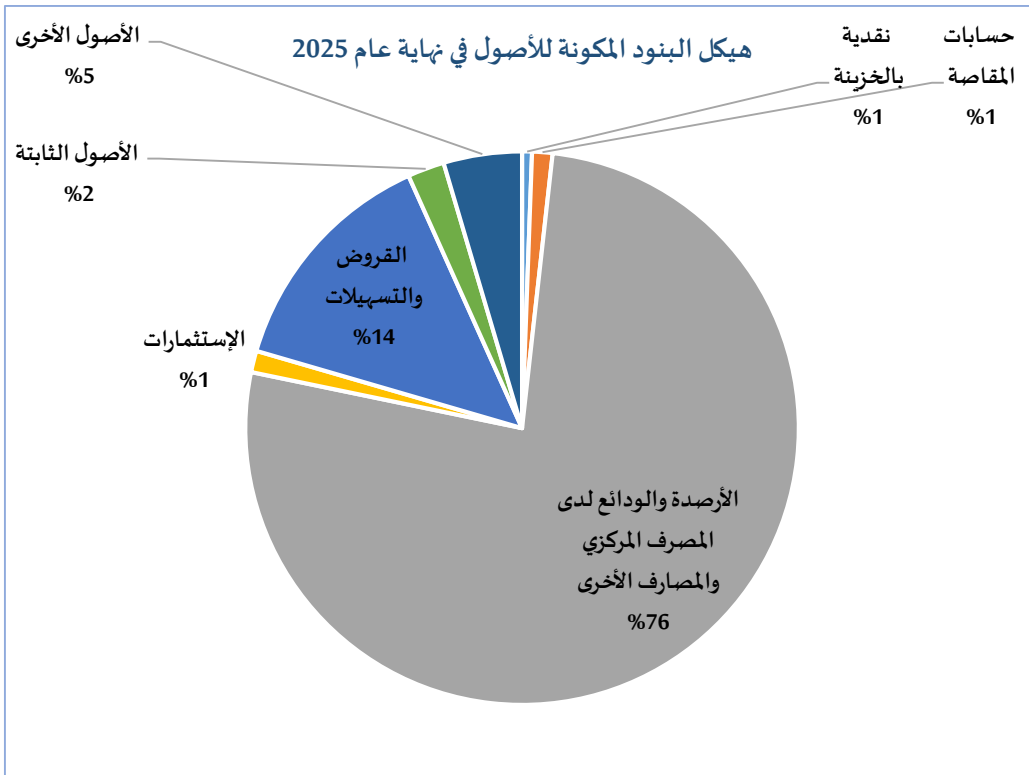
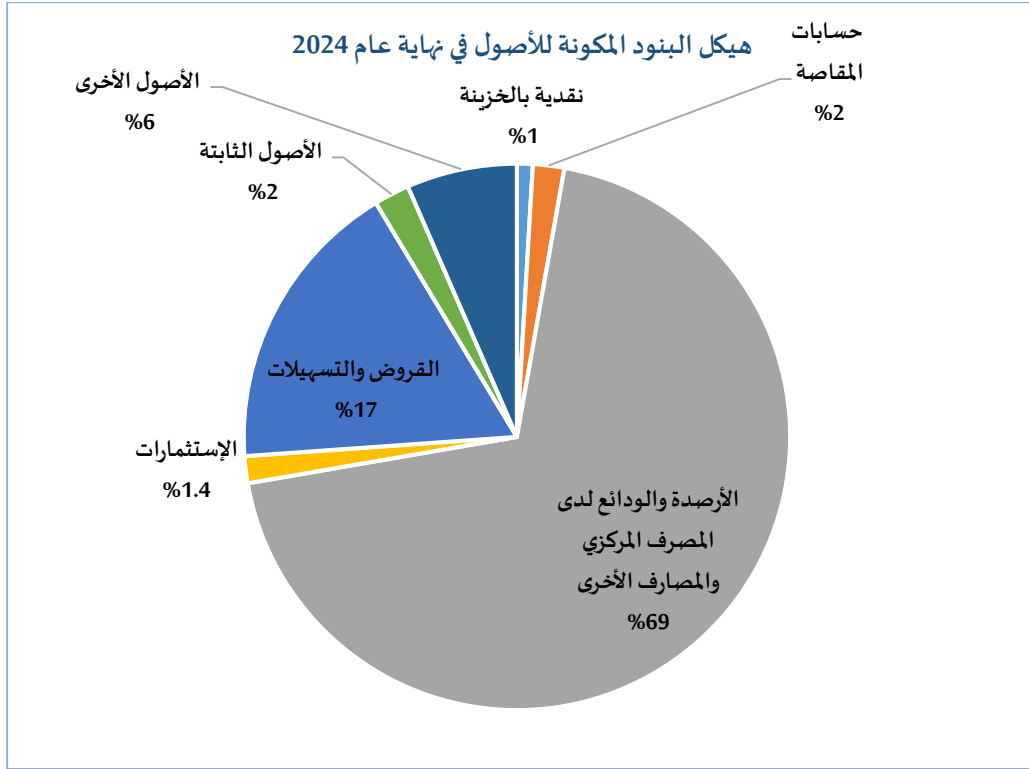
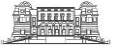
استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي، في تشكيل المكون الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث غطت نحو 69.5% من إجمالي الأصول في عام 2025.

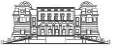
في المقابل، إنخفضت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات إلى نسبة 13.7% من الإجمالي، مقارنة بـ 17.5% في نهاية عام 2024. بينما بلغت نسبة الاستثمارات 1.3% فقط.

يشير هذا التوزيع إلى أن الأصول المولدة للدخل لا تزال متدنية جداً، حيث لم تتجاوز نسبة 15% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول هيكل البنود المكونة للأصول

البند	2024	2025
الأصول:		
1- نقدية بالخزائن	0.9%	0.6%
2- حسابات المقاصة	1.9%	1.2%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	60.8%	69.5%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.3%	0.5%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.6%	0.1%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	7.8%	6.2%
7- الإستثمارات	1.6%	1.3%
8- القروض والتسهيلات	17.5%	13.7%
9- الأصول الثابتة	2.1%	2.1%
10- الأصول الأخرى	6.5%	4.6%





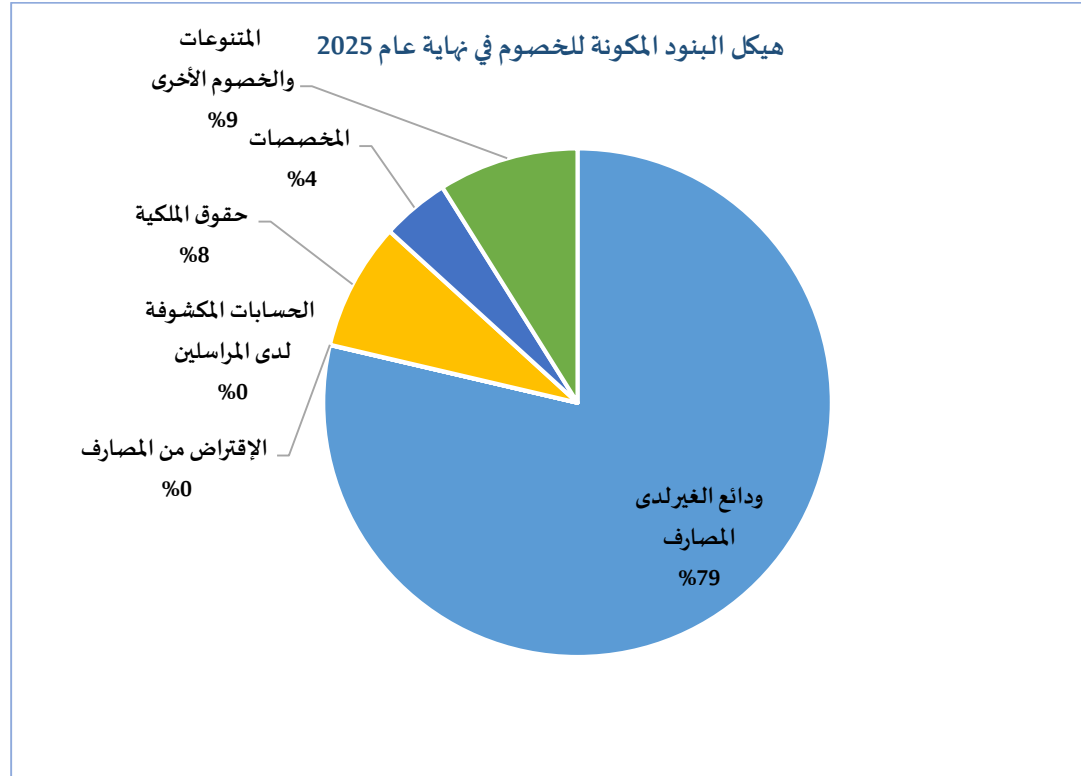
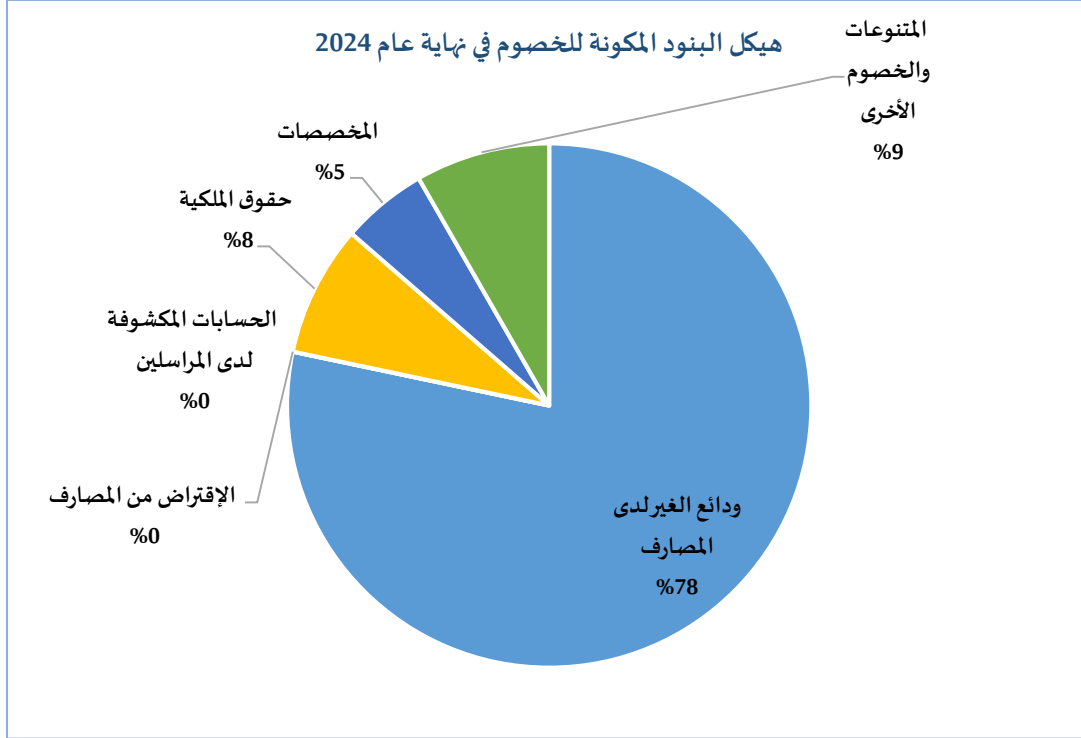
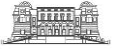
- هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المُجمَع للمصارف:

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمَع للمصارف في نهاية عام 2025، يتضح أن الخصوم الإيداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مشكّلةً ما نسبته 78.6% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنةً بنحو 78.3% في نهاية عام 2024.

في المقابل، سجلت حصة حقوق الملكية إلى نحو 8.1% من إجمالي مصادر أموال المصارف، ويوضح الجدول والرسومات البيانية التالية ذلك.

جدول هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2024	2025
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	78.3%	78.6%
2- الإقتراض من المصارف	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.0%	0.0%
4- حقوق الملكية	8.1%	8.1%
5- المخصصات	5.3%	4.3%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	8.3%	8.9%



تحليل أهم البنود المكوّنة للمركز المالي المُجمّع للمصارف

لعام 2025 مقارنة بالعام 2024

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

- النقدية بخزائن المصارف: انخفض رصيد النقدية بالعملة المحلية بخزائن المصارف بمقدار 462.7 مليون دينار، أي بنسبة 32.5%، ليبلغ نحو 958.9 مليون دينار في نهاية عام 2025، مقارنةً بـ 1,421.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

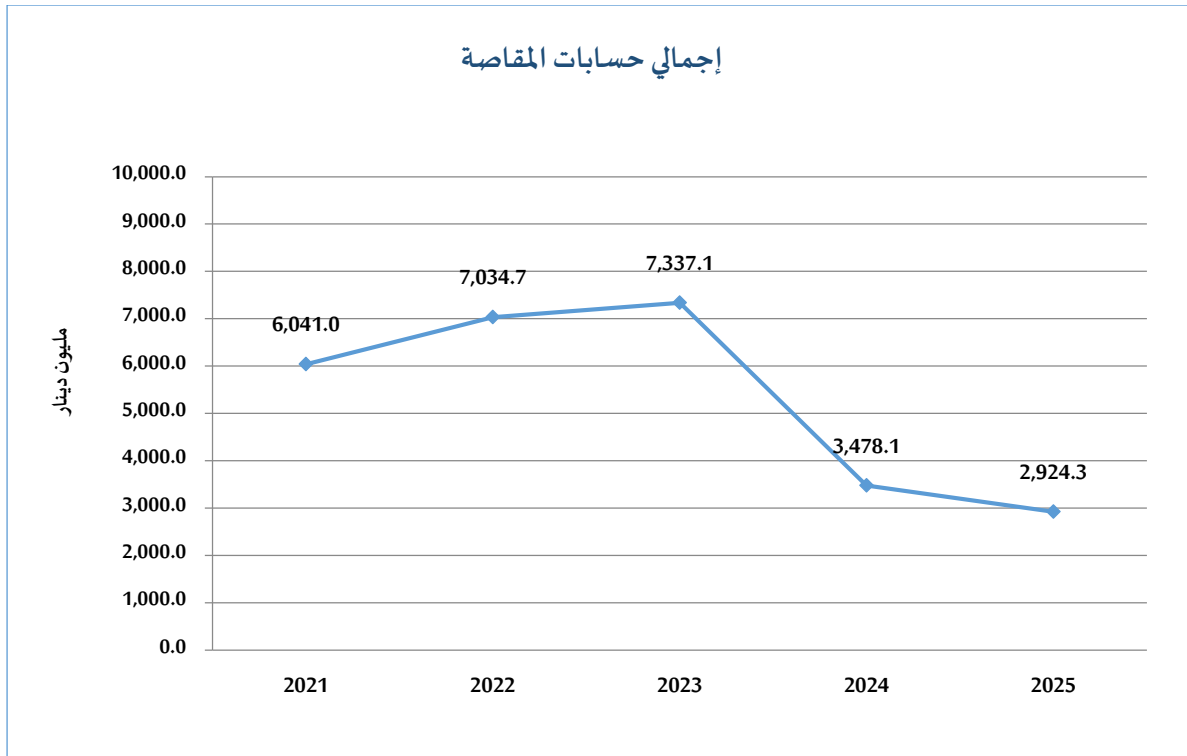
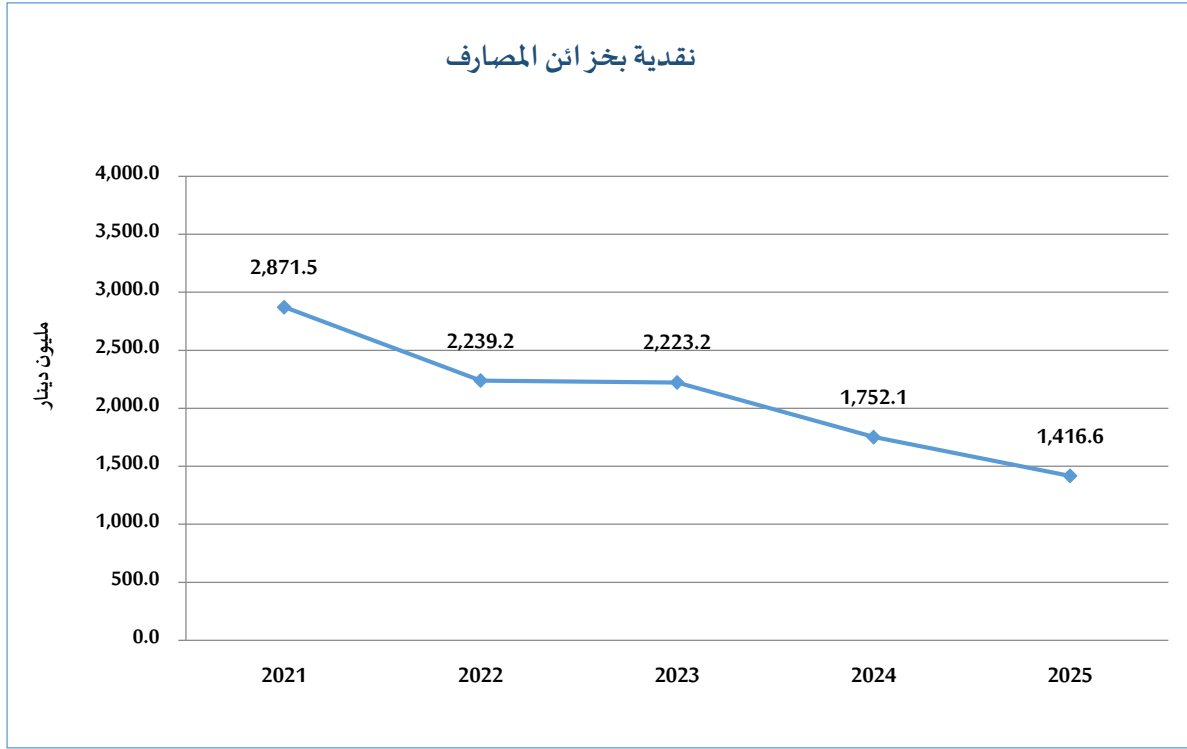
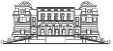
في المقابل، ارتفع رصيد النقدية بالعملة الأجنبية بمقدار 127.1 مليون دينار، أي بنسبة 38.5%، ليصل إلى نحو 457.6 مليون دينار في نهاية عام 2025، مقابل 330.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

- حسابات المقاصة: شهد رصيد حسابات المقاصة انخفاضاً بمقدار 553.8 مليون دينار، ليبلغ 2,924.3 مليون دينار في نهاية عام 2025، مقارنةً بـ 3,478.1 مليون دينار في نهاية عام 2024. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تحسن أداء بعض المصارف في تسوية المعلقات. ويبين الجدول التالي التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة:

بند النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

" مليون دينار "

البيان	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
النقدية بالخزائن:	1,752.1	1,416.6	-335.5	-19.2
عملة محلية	1,421.6	958.9	-462.7	-32.5
عملة أجنبية	330.5	457.6	127.1	38.5
إجمالي حسابات المقاصة	3,478.1	2,924.3	-553.8	-15.9
المقاصة بين المصارف	1,761.0	1,599.2	-161.8	-9.2
المقاصة بين الفروع	1,717.1	1,325.1	-392.0	-22.8
الإجمالي	5,230.2	4,340.9	-889.3	-17.0



ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى والمصارف الخارجية نحو 187,983.0 مليون دينار في نهاية عام 2025، مقارنةً بـ 130,385.8 مليون دينار في نهاية عام 2024، مسجلاً زيادة قدرها 57,597.2 مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ 44.2%.

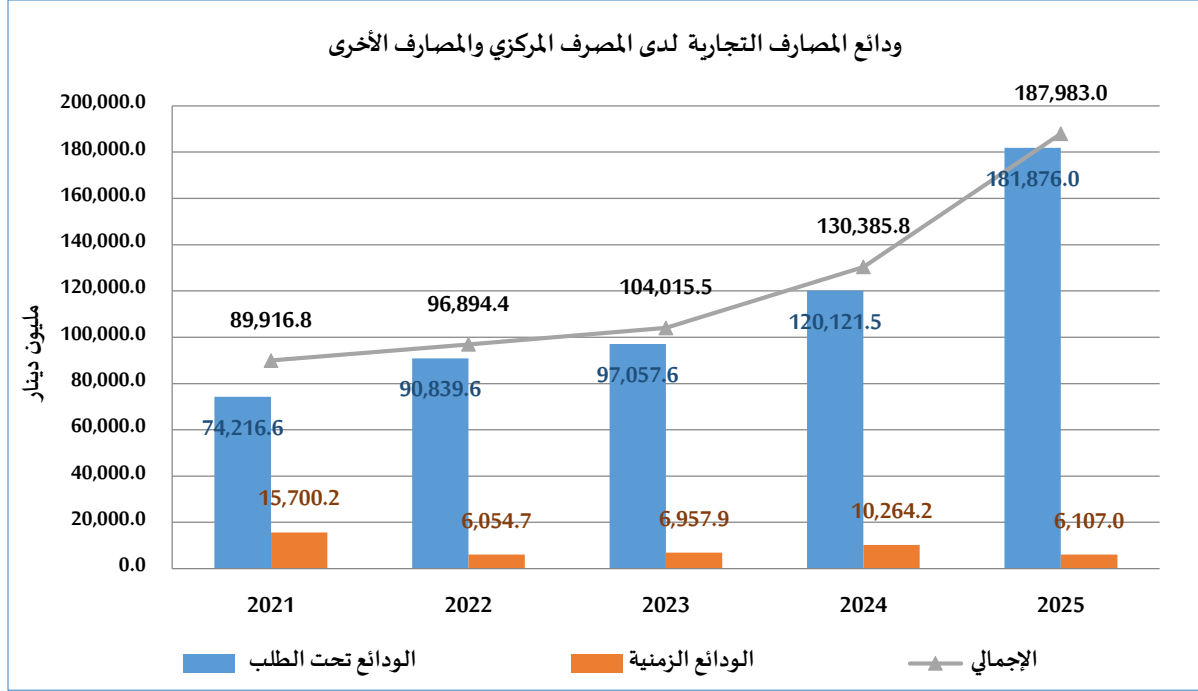
ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بمقدار 56,978.0 مليون دينار. كما ارتفعت الودائع والأرصدة لدى المصارف المحلية فيما بينها بمقدار 686.0 مليون دينار، وكذلك الودائع والأرصدة لدى المصارف المراسلة بالخارج بمقدار 605.7 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي. ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه التغيرات:

الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	120,121.5	181,876.0	61,754.5	51.4
المصرف المركزي *	109,110.8	168,993.1	59,882.3	54.9
المصارف المحلية	622.6	1,308.6	686.0	110.2
المصرف الليبي الخارجي	1,033.7	361.1	-672.6	-65.1
لدى المراسلين بالخارج	9,354.5	11,213.1	1,858.6	19.9
ودائع زمنية :	10,264.2	6,107.0	-4,157.2	-40.5
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	5,000.0	2,095.7	-2,904.3	-58.1
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	5,264.2	4,011.3	-1,252.9	-23.8
الإجمالي	130,385.8	187,983.0	57,597.2	44.2

* تشمل العملة الأجنبية.



وضع السيولة والإحتياطيات الإلزامية:

تأثرت فوائض السيولة والإحتياطيات الإلزامية لدى المصرف المركزي بالمنشورات الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد، وتحديدًا المنشور رقم (11) لسنة 2025، الذي نص على تعديل نسبة "الإحتياطي النقدي الإلزامي" الذي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ به لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل خصومها الإيداعية لتكون (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%).

والمنشور رقم (13) لسنة 2025، الذي نص على تعديل نسبة "السيولة المطلوب الاحتفاظ بها" مقابل الخصوم الإيداعية لتكون (35%)، بدلاً من النسبة السابقة (25%).

- الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب : بلغ رصيد الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي في نهاية عام 2025 نحو 83,774.8 مليون دينار، وذلك مقابل 51,775.5 مليون دينار في نهاية عام 2024. وقد سجل هذا الرصيد إرتفاعاً قدره 31,999.3 مليون دينار.

يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الودائع لدى المصرف المركزي بالعملة المحلية على الرغم من رفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، إلى (30%)، بدلاً من النسبة السابقة (20%)، ويوضح الجدول التالي هذه التفاصيل:

الفائض عن الإحتياطي الإلزامي المطلوب

"مليون دينار"

2025	2024	البند
203,513.2	157,428.5	إجمالي الخصوم الإيداعية (الخاضعة للإحتياطي الإلزامي)
61,054.0	31,485.7	الإحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب (*)
144,828.8	83,261.2	الودائع لدى المصرف المركزي (عملة محلية)
83,774.8	51,775.5	الفائض عن الإحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب

(*) تم تعديل نسبة الإحتياطي الإلزامي ليصبح 30% من إجمالي الخصوم الإيداعية منذ أبريل 2025.

وضع السيولة: بلغ رصيد فائض السيولة الفعلي لدى المصارف في نهاية عام 2025 نحو 89,800.1 مليون دينار، وذلك مقابل 66,836.2 مليون دينار في نهاية عام 2024. وقد سجل الرصيد إرتفاعاً قدره 22,963.9 مليون دينار.

وعلى الرغم من زيادة نسبة السيولة القانونية المطلوبة إلى 35%، إلا أنه لاتزال الفوائض التي تحتفظ بها المصارف كبيرة، مما يعكس محدودية مجالات توظيف المصارف لأموالها نتيجة غياب البيئة الاستثمارية المناسبة وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على استثمار فوائضها من السيولة.

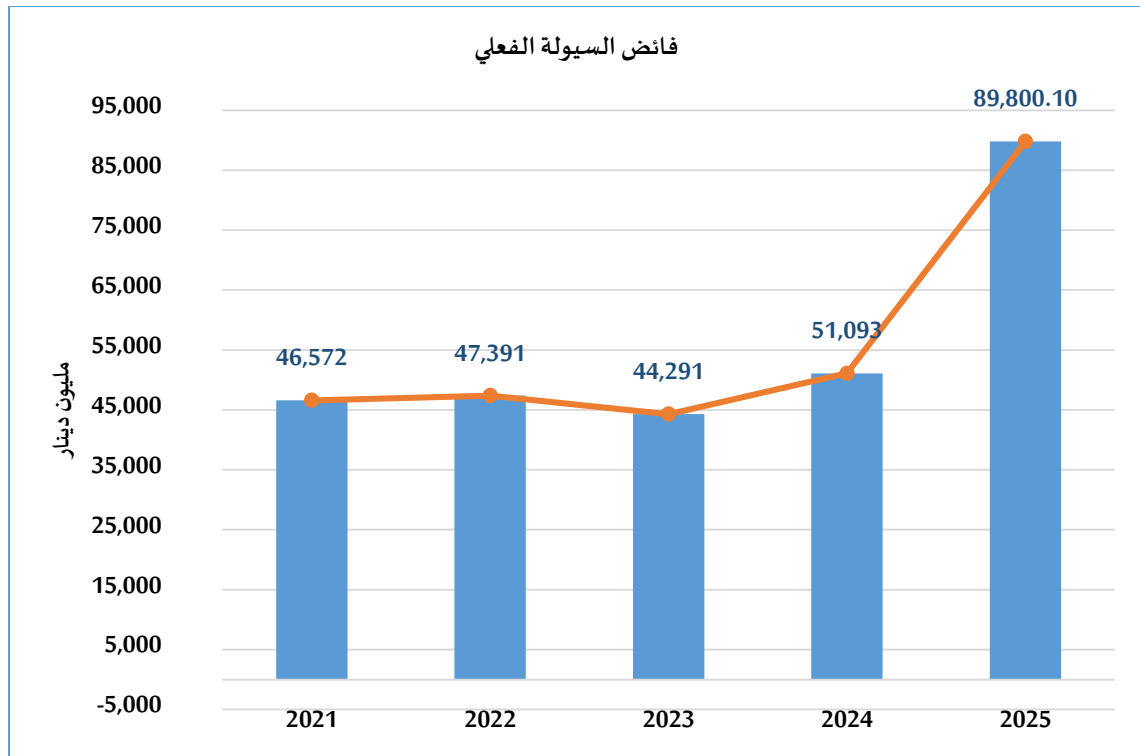
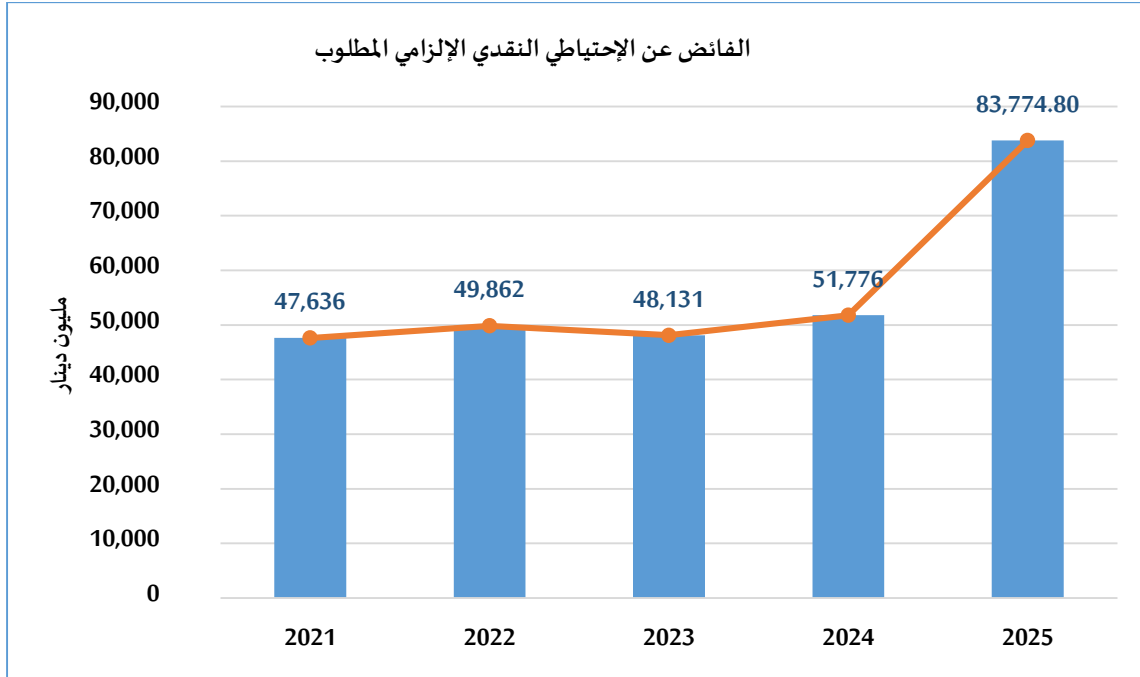
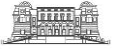
ويوضح الجدول التالي فائض السيولة في نهاية عام 2025 مقارنة بالعام 2024:

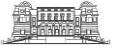
الفائض عن السيولة القانونية المطلوبة (*)

"مليون دينار"

2025	2024	البند
203,513.2	157,428.5	إجمالي الخصوم الإيداعية
161,029.7	106,193.3	إجمالي الأصول السائلة:
71,229.6	39,357.1	- إحتياطي الأصول السائلة المطلوب (*)
89,800.1	66,836.2	فائض السيولة الفعلي

(*) تم تعديل نسبة إحتياطي السيولة القانونية ليصبح 35% من إجمالي الخصوم الإيداعية منذ أبريل 2025.





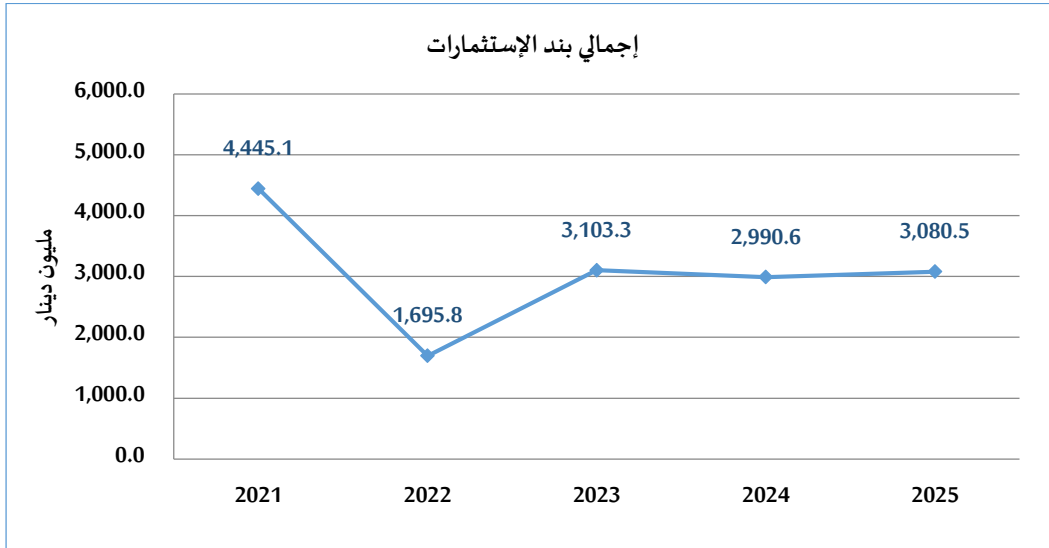
2- الإستثمارات :

سجل إجمالي رصيد إستثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والإستثمارات الأخرى نهاية عام 2025 نحو 3,080.5 مليون دينار، مقابل 2,990.6 مليون دينار في نهاية عام 2024، مرتفعة بمقدار 89.9 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الإستثمارات الأخرى، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

بند الإستثمارات

" مليون دينار "

البيان	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزنة	0.0	0.0	0.0	-
إستثمارات في الشركات العامة	569.9	597.6	27.7	4.9
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	1,265.6	824.5	-441.1	-34.9
إستثمارات أخرى	1,155.1	1,658.4	503.3	43.6
الإجمالي	2,990.6	3,080.5	89.9	3.0



3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

إرتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 32,815.0 مليون دينار في نهاية عام 2024 إلى 33,769.1 مليون دينار في نهاية عام 2025، بمقدار 954.1 مليون دينار أي بمعدل نمو 2.9% .

ويلاحظ أن معدل النمو سجل نسبة أقل من النسبة القصوى المحددة بـ 7%، التي نص عليها المنشور رقم (12) لسنة 2025 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والذي يحدد الحد الأعلى للتوسع في المحفظة الائتمانية للمصارف للسنة المالية 2025.

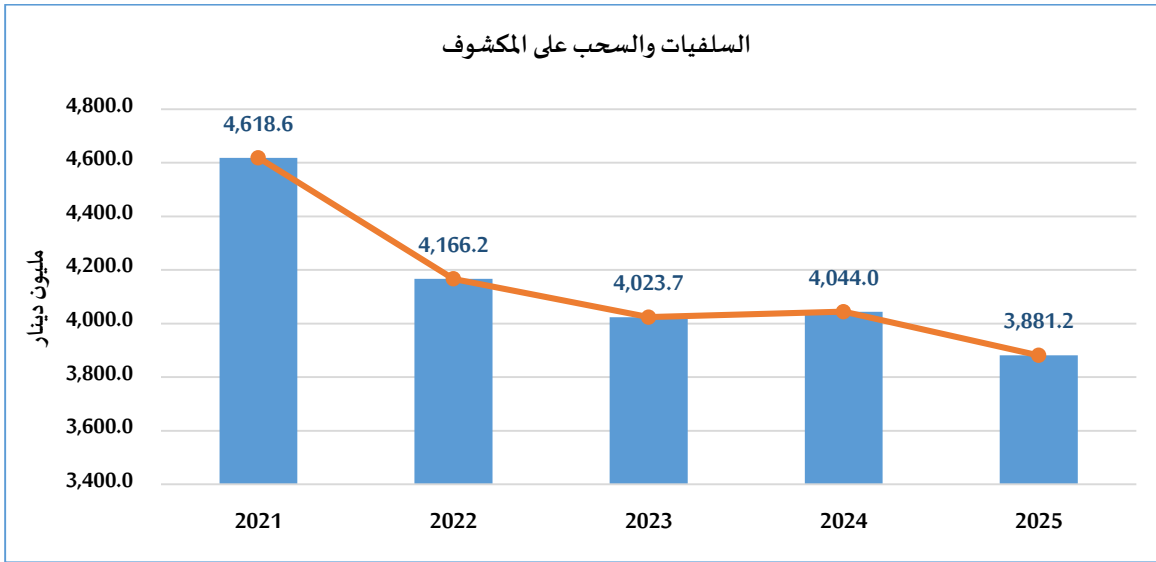
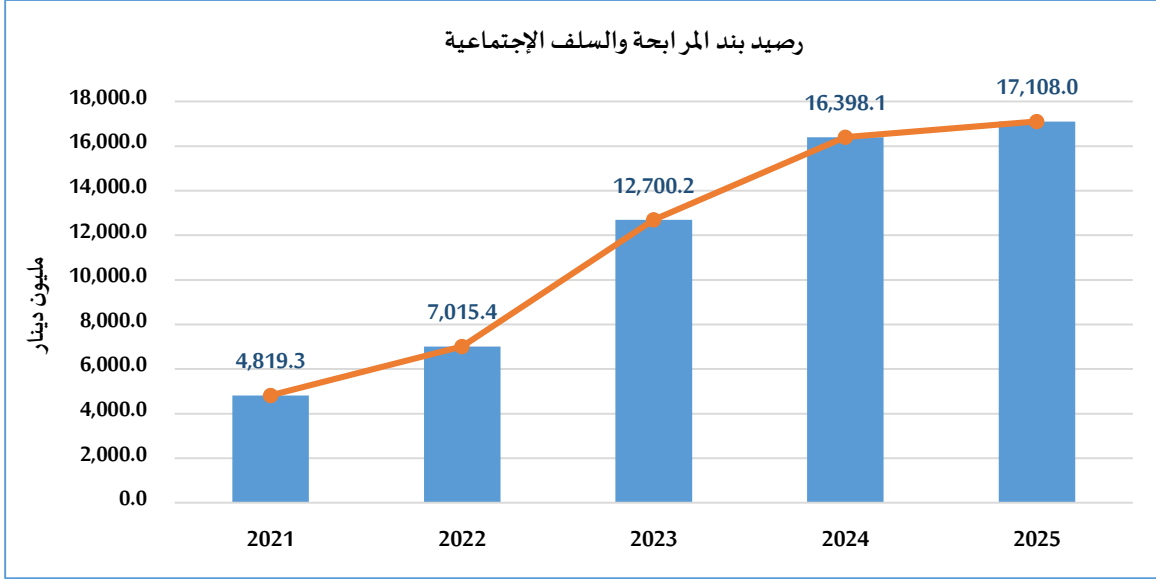
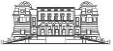
وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 17.5%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 13.7%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2025 ما قيمته 26,757.4 مليون دينار، وما نسبته 75.8% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 24.2% والتي بلغت قيمتها نحو 7,011.7 مليون دينار. وتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في إجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بند قروض المرابحة للأفراد الذي سجل إرتفاع بمقدار 709.9 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2024، وكذلك ارتفاع القروض الأخرى بمقدار 407.0 مليون دينار والتي في معظمها قروض للشركات بصيغ المرابحة المختلفة.

رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,044.0	3,881.2	-162.8	-4.0
قروض المرابحة للأفراد *	16,398.1	17,108.0	709.9	4.3
القروض الأخرى	12,372.9	12,779.9	407.0	3.3
إجمالي القروض والتسهيلات	32,815.0	33,769.1	954.1	2.9
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,731.9	5,046.8	314.9	6.7
صافي القروض والتسهيلات	28,083.2	28,722.3	639.1	2.3

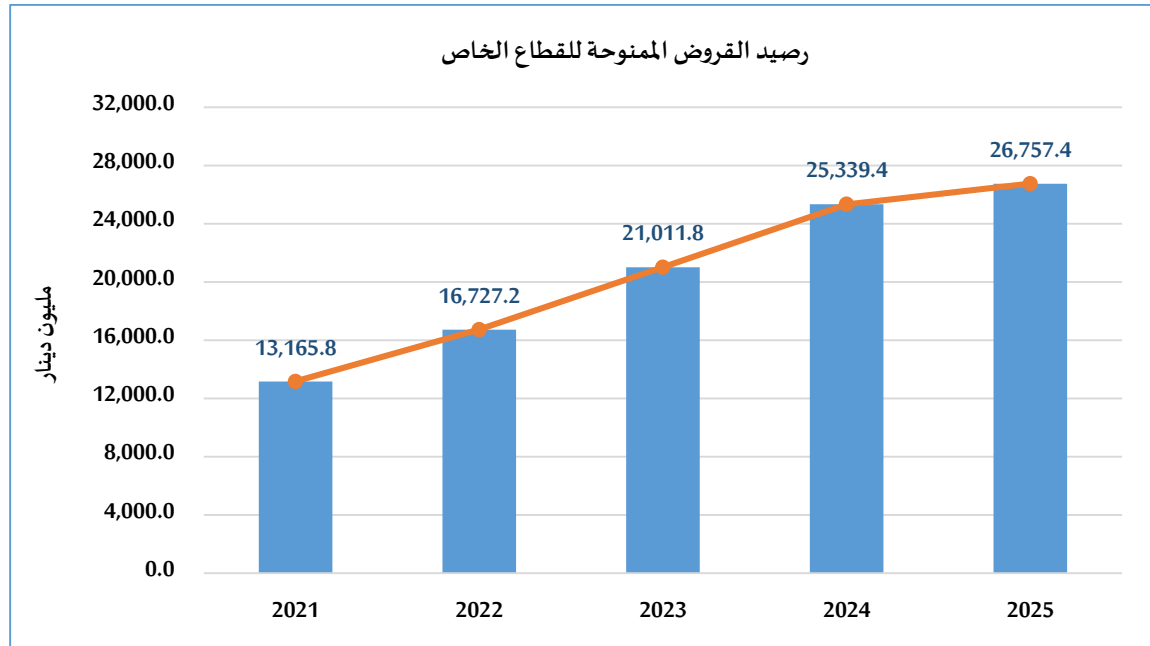
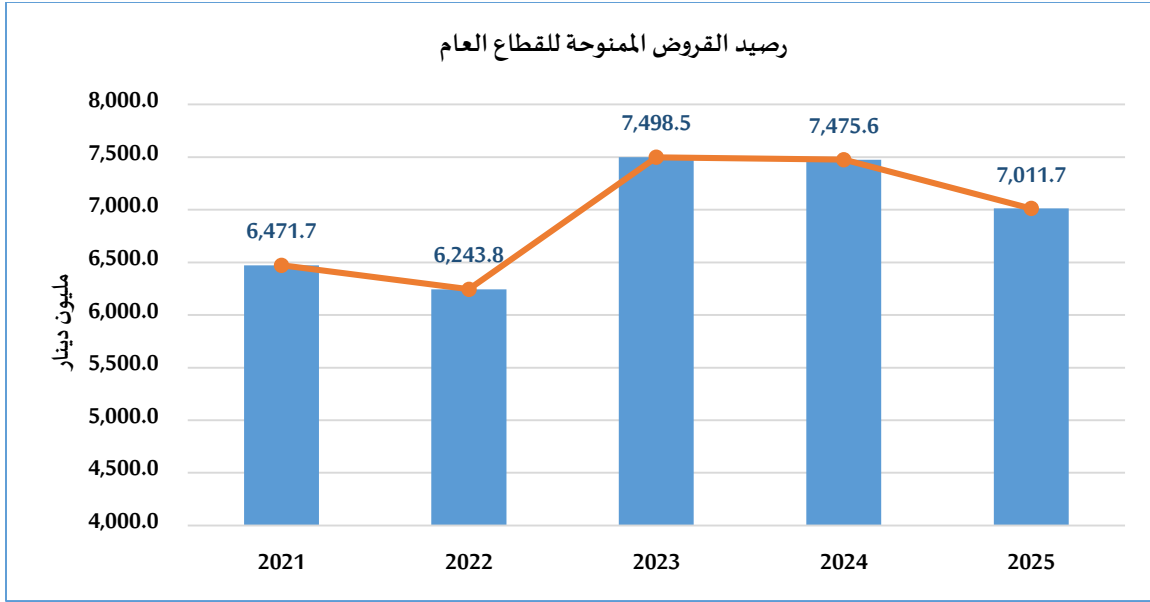
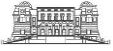
(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية .



توزيع القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

معدل التغير %	مقدار التغير	2025	2024	البند
-6.2	-463.9	7,011.7	7,475.6	القروض الممنوحة للقطاع العام
5.6	1,418.0	26,757.4	25,339.4	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
2.9	954.1	33,769.1	32,815.0	الإجمالي



ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصارف :

ارتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 46,229.4 مليون دينار، من 146,988.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 إلى 193,217.8 مليون دينار في نهاية عام 2025، مسجلة معدل نمو قدره 31.5%.

يُعزى هذا الارتفاع الملحوظ بصورة رئيسية إلى زيادة الودائع تحت الطلب، والتي تُعد انعكاساً طبيعياً لتنامي الإنفاق المالي العام. كما أن جزءاً مهماً من هذه الزيادة يرجع إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي بموجب قراراته أرقام (25، 26، 27) الصادرة بتاريخ 16 يونيو 2025، والمتعلقة بسحب بعض الإصدارات النقدية من التداول.

وتشير البيانات إلى أنه في نهاية شهر سبتمبر تم سحب نحو 30,268 مليون دينار، أودعت في حسابات العملاء بمختلف فئاتهم سواء أفراداً أو شركات أو جهات أخرى، مما أسهم بشكل مباشر في الزيادة الكبيرة المسجلة في الخصوم الإيداعية لدى المصارف.

جدول الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء)

" مليون دينار "

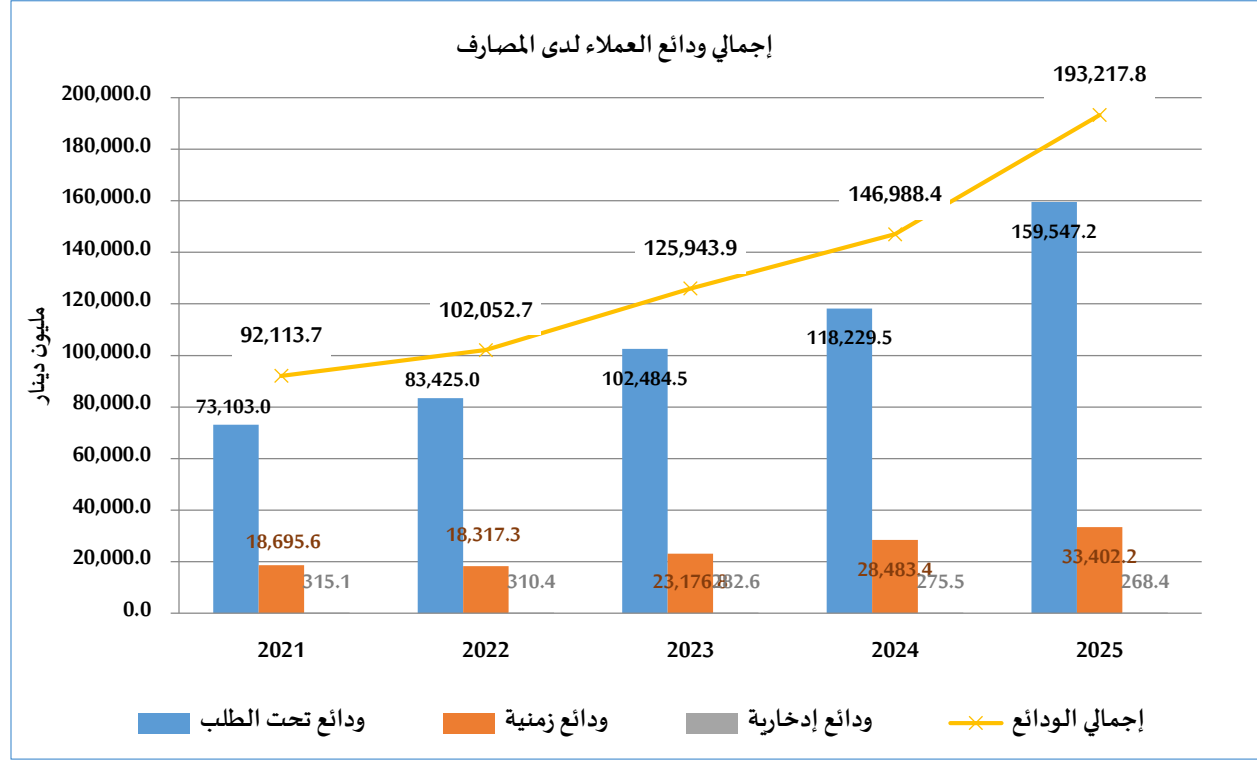
البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	115,755.1	157,045.80	41,290.7	35.7
الودائع لأجل	1,224.2	1,218.30	-5.9	-0.5
الودائع الإيداعية	275.5	268.40	-7.1	-2.6
أوامر الدفع	2,474.3	2,501.40	27.1	1.1
التأمينات النقدية	27,259.3	32,183.90	4,924.6	18.1
الإجمالي	146,988.4	193,217.8	46,229.4	31.5

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع** : إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع في نهاية عام 2025 بشكل كبير بمقدار 41,317.8 مليون دينار لتسجل 159,547.2 مليون دينار مقارنة بـ 118,229.4 مليون دينار في نهاية عام 2024.

- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية** : إرتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2025 بمقدار 4,918.7 مليون دينار لتسجل 33,402.2 مليون دينار مقابل 28,483.5 مليون دينار في نهاية

عام 2024. هذا الإرتفاع بسبب نمو رصيد التأمينات النقدية والتي في معظمها مقابل الإعتمادات المستندية .

- **الودائع الإدخارية**: إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية عام 2025 بمقدار 7.6 مليون دينار لتسجل 268.4 مليون دينار مقابل 275.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.



وفيما يتعلق بتوزيع ودايع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص):

فقد إرتفعت ودايع القطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2025 بمقدار 10,264.8 مليون دينار لتصل إلى 64,410.4 مليون دينار، منها 24,056.5 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودايع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق التنمية، صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 54,145.6 مليون دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2024.

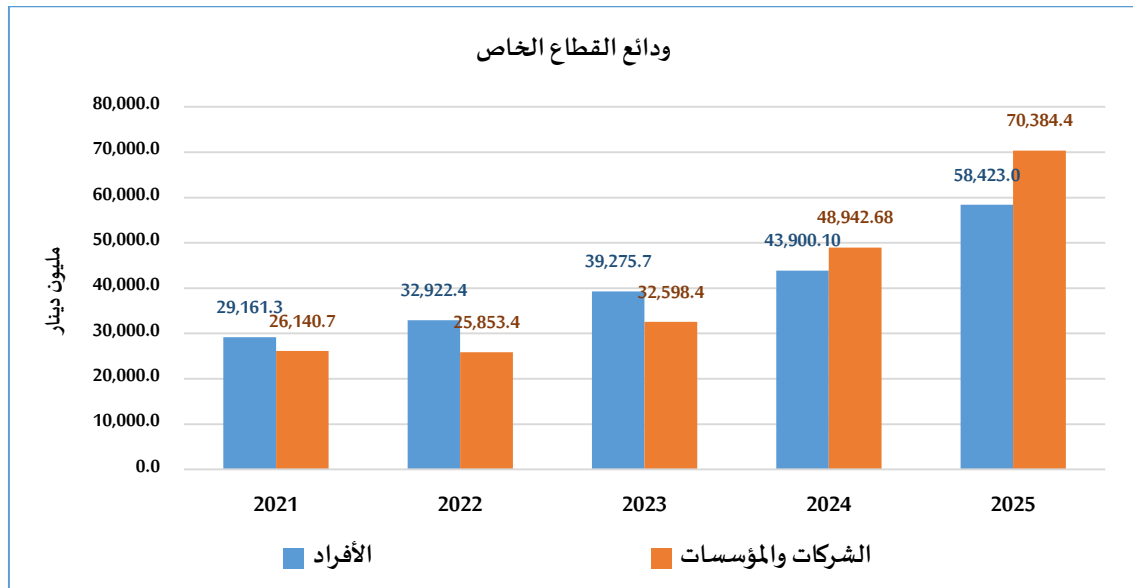
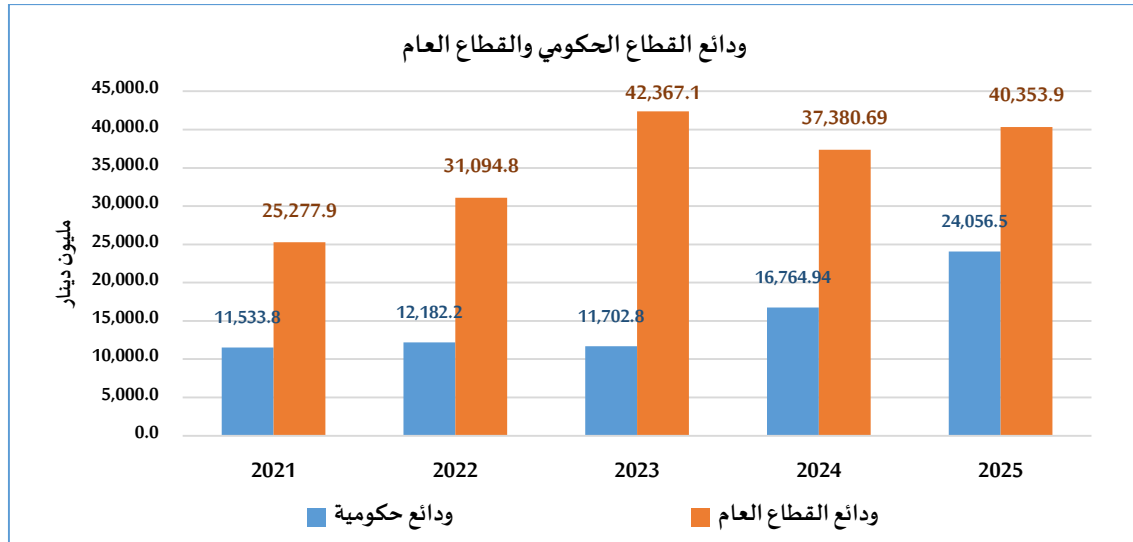
أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 35,964.6 مليون دينار، أي بنسبة نمو بلغت 38.7%.



جدول توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص)

"مليون دينار"

معدل التغير %	مقدار التغير	2025	2024	البند
19.0	10,264.8	64,410.4	54,145.6	ودائع الحكومة والقطاع العام
43.5	7,291.6	24,056.5	16,764.9	- ودائع حكومية
8.0	2,973.2	40,353.9	37,380.7	- ودائع القطاع العام
38.7	35,964.6	128,807.4	92,842.8	ودائع القطاع الخاص
33.1	14,522.9	58,423.0	43,900.1	- الأفراد
43.8	21,441.7	70,384.4	48,942.7	- الشركات والمؤسسات
31.5	46,229.4	193,217.8	146,988.4	الإجمالي



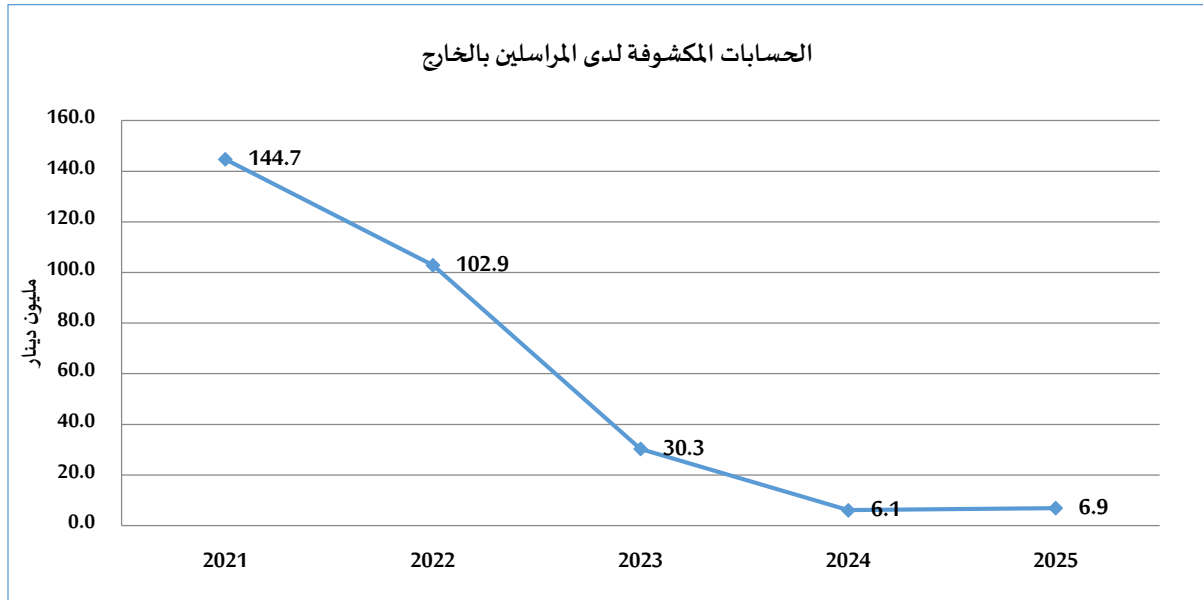
2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 6.9 مليون دينار في نهاية عام 2025، مرتفعة عما كانت عليه في نهاية عام 2024 بمقدار 0.8 مليون دينار، نتيجة تأخر عمليات التسوية لبعض المصارف للمعلقات مع المصارف المراسلة.

جدول الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

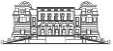
" مليون دينار "

البيان	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	6.1	6.9	0.8	12.6



3- حقوق الملكية :

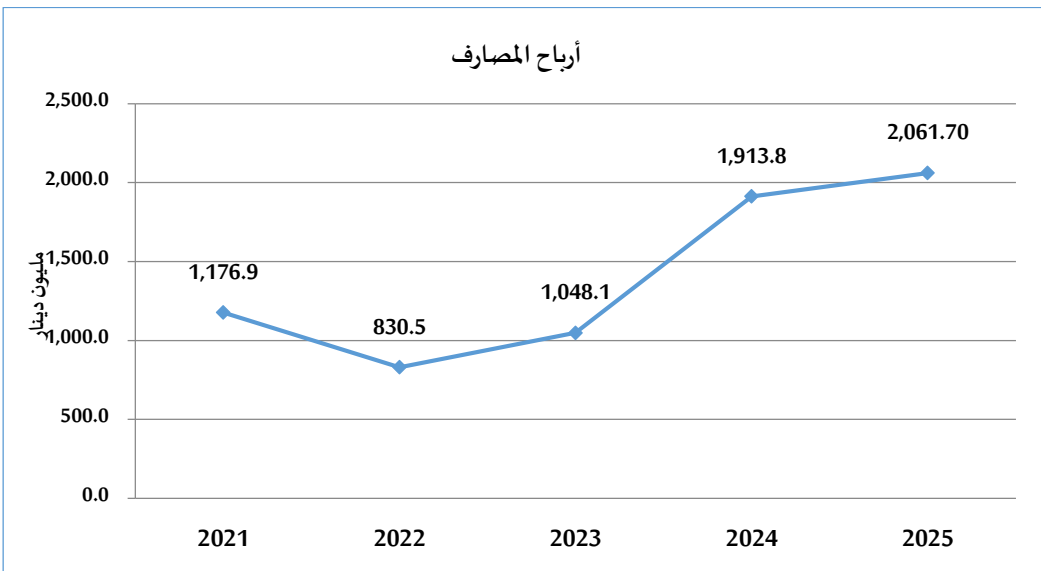
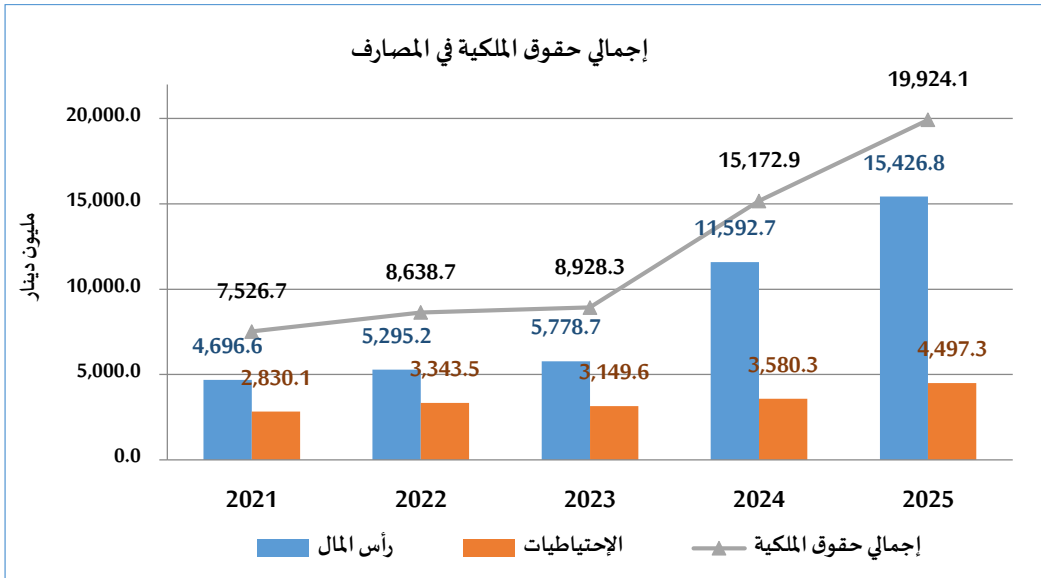
إرتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 15,172.9 مليون دينار في عام 2024، ليصل إلى 19,924.1 مليون دينار في نهاية عام 2025، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة رؤوس الأموال المدفوعة لعدد من المصارف، بالإضافة إلى الاحتياطات و الاحتياطات غير المخصصة. فيما سجلت أرباح المصارف خلال عام 2025 إرتفاعاً بمعدل 7.7% لتسجل نحو 2,061.7 مليون دينار، مقارنةً بما كانت عليه خلال عام 2024، والتي بلغت حوالي 1,913.8 مليون دينار.



حسابات رأس المال

" مليون دينار "

البيان	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	11,592.7	15,426.8	3,834.1	33.1
الإحتياطي القانوني	1,277.3	1,485.8	208.5	16.3
إحتياطيات غير مخصصة	220.5	811.8	591.3	268.2
أرباح العام	1,913.8	2,061.7	147.9	7.7
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	168.7	138.0	-30.7	-18.2
الإجمالي	15,172.9	19,924.1	4,751.2	31.3



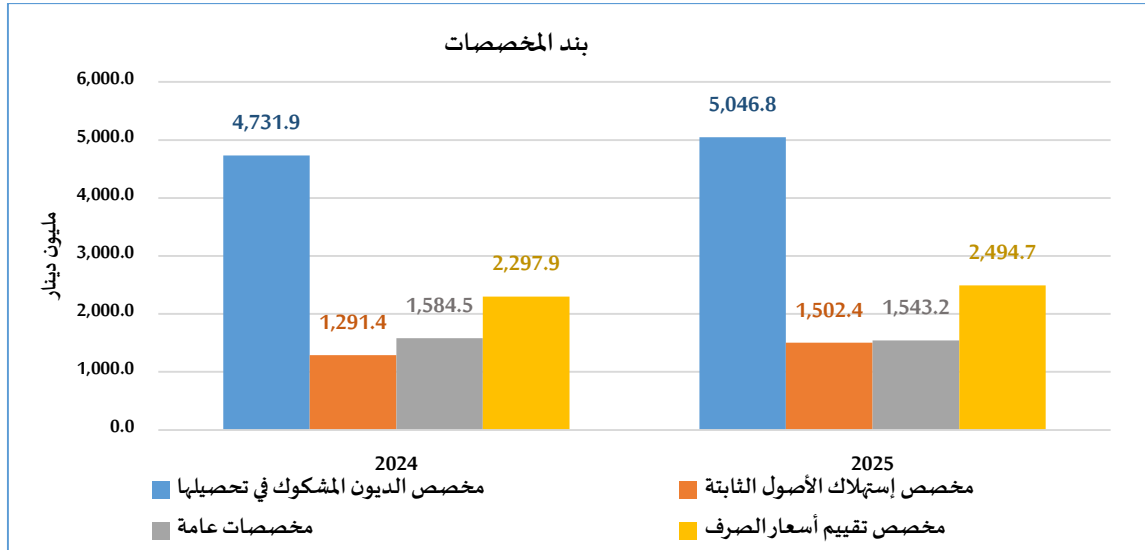
4- المخصصات:

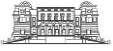
سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 681.5 مليون دينار في نهاية عام 2025 ليصل إلى 10,587.2 مليون دينار، مقابل 9,905.7 مليون دينار في نهاية عام 2024، وتركز الإرتفاع في بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيما إرتفع أيضاً بند وكذلك بند مخصص إستهلاك الأصول الثابتة و مخصص تقييم أسعار الصرف ، وفي المقابل إنخفضت المخصصات العامة ، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول المخصصات

" مليون دينار "

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	4,731.9	5,046.8	314.9	6.7
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	1,291.4	1,502.4	211.0	16.3
مخصصات عامة	1,584.5	1,543.2	-41.3	-2.6
مخصص تقييم أسعار الصرف	2,297.9	2,494.7	196.8	8.6
الإجمالي	9,905.7	10,587.2	681.5	6.9





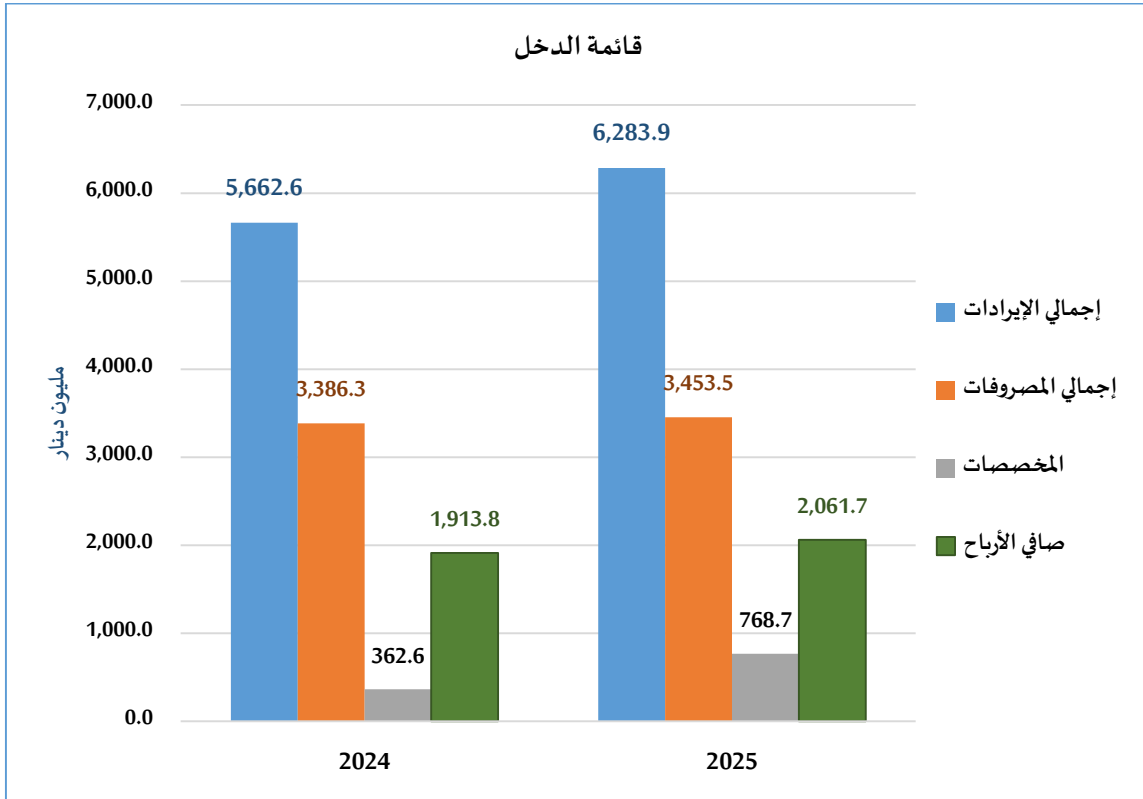
تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف – لعام 2025

حققت المصارف مُجمّعة خلال عام 2025 إجمالي إيرادات بلغت نحو 6,283.9 مليون دينار في حين بلغت المصروفات نحو 3,453.5 مليون دينار، وسجلت المخصصات نحو 768.7 مليون دينار. وبذلك، سجلت الأرباح الصافية نحو 2,061.7 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 7.7% مقارنة بالأرباح المحققة خلال عام 2024 والتي بلغت 1,913.8 مليون دينار.

ملخص قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف

" مليون دينار "

البند	2024	2025	مقدار التغير	معدل التغير %
إجمالي الإيرادات	5,662.6	6,283.9	621.3	11.0
إجمالي المصروفات	3,386.3	3,453.5	67.2	2.0
الأرباح قبل المخصصات	2,276.3	2,830.4	554.1	24.3
المخصصات	362.6	768.7	406.2	112.0
صافي الأرباح	1,913.8	2,061.7	147.9	7.7

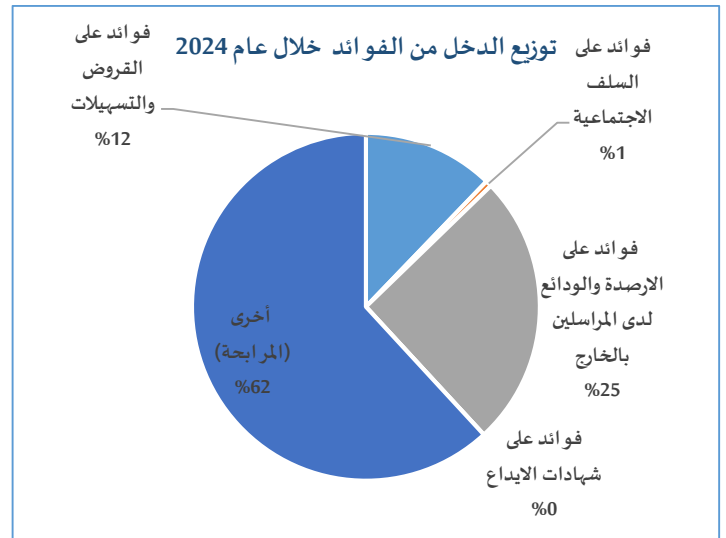
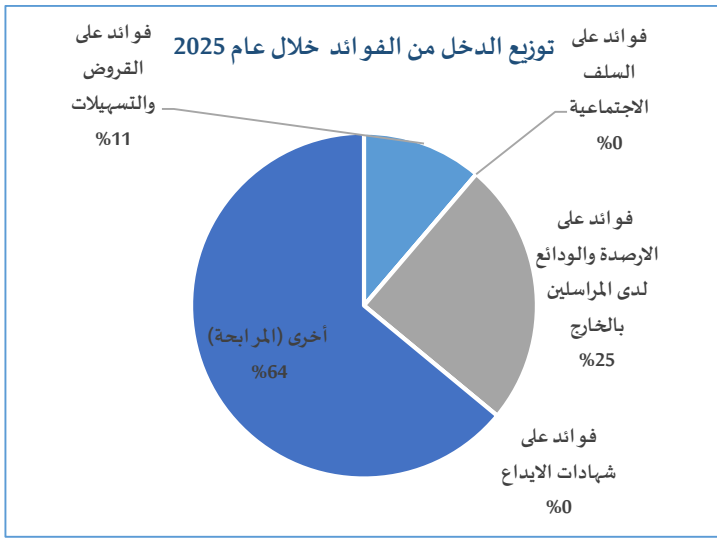


أولاً: الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التي حققها المصارف مُجمعة خلال عام 2025 بنسبة 11% لتسجل نحو 6,283.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 5,662.6 مليون دينار إيرادات تم تحقيقها خلال عام 2024.

- الإيرادات من الفوائد :

ارتفعت الإيرادات المحققة من الفوائد، بما في ذلك الإيرادات الناتجة عن خدمات المراجعة، بشكل طفيف خلال عام 2025 بنسبة 3.8%، لتبلغ نحو 978.4 مليون دينار مقارنةً بـ 942.3 مليون دينار خلال عام 2024. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائد المقبوضة من العمولات المحققة من عمليات المراجعة.



- الإيرادات من غير الفوائد :

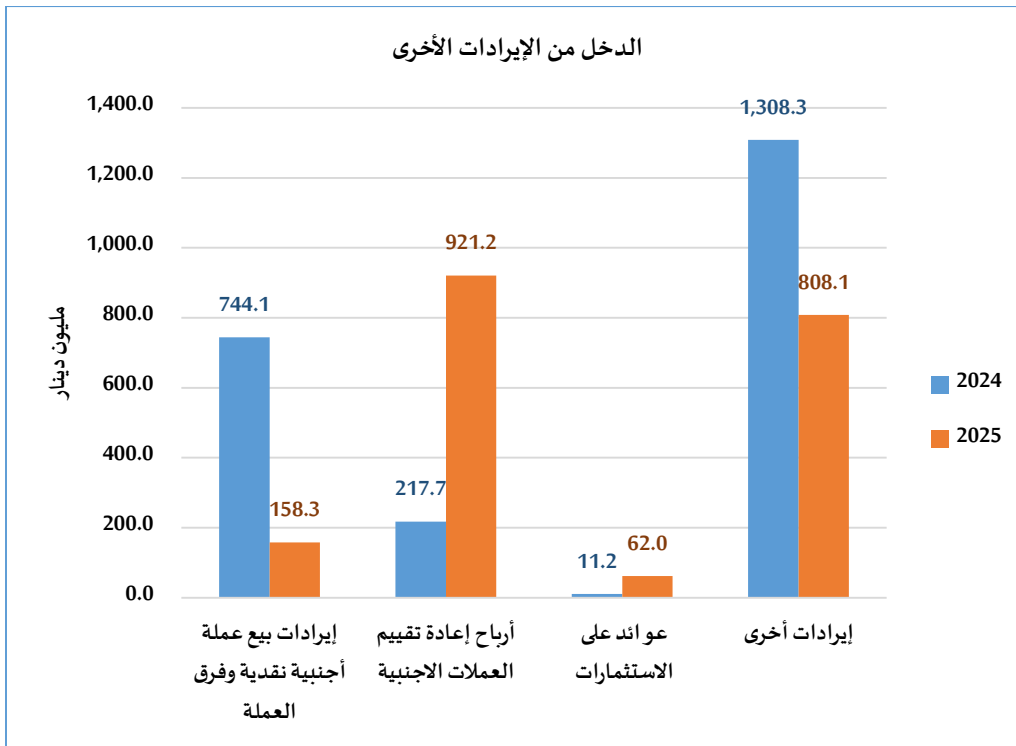
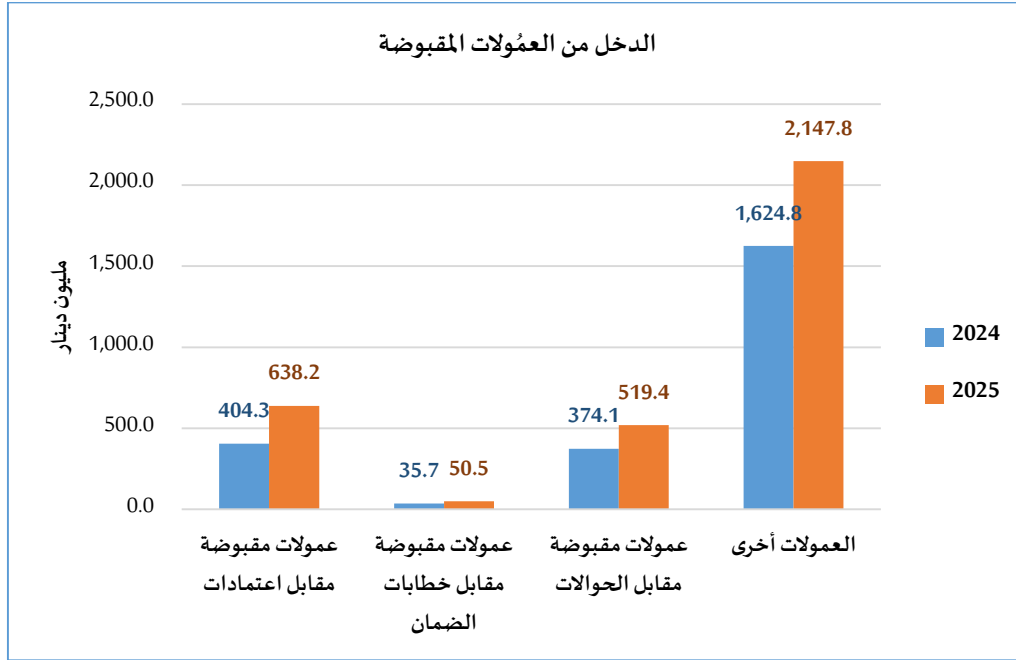
ارتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد خلال عام 2025 بنسبة 12.4% مقارنة بالإيرادات المحققة خلال عام 2024.

وتتمثل هذه الإيرادات فيما يلي:

- **العمولات المقبوضة:** مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى، حيث بلغت 3,355.9 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة بـ 2,438.8 مليون دينار تم تحقيقها خلال عام 2024.



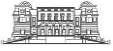
- الإيرادات الأخرى: وتشمل حصيلة بيع العملات الأجنبية، وفروق العملة، وإعادة التقييم، وعوائد الاستثمارات، وقد بلغت نحو 1,949.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقابل 2,281.4 مليون دينار خلال عام 2024.



الإيرادات المحققة

" مليون دينار "

2025	2024	البند
		<u>الفوائد المقبوضة</u>
110.1	114.9	- فوائد على القروض والتسهيلات
0.0	5.4	- فوائد على السلف الاجتماعية
242.1	239.2	- فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج
0.0	0.0	- فوائد على الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
0.0	0.0	- فوائد على الودائع لدمصارف محلية
0.0	0.0	- فوائد على شهادات الايداع
626.2	582.9	- فوائد مقبوضة أخرى
978.4	942.3	مجموع الفوائد المقبوضة
		<u>العمولات المقبوضة</u>
0.0	0.0	- عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات
638.2	404.3	- عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان
50.5	35.7	- عمولات مقبوضة مقابل الحوالات
519.4	374.1	- العمولات أخرى
2,147.8	1,624.8	- العمولات أخرى
3,355.9	2,438.8	مجموع العمولات المقبوضة
		<u>الإيرادات الأخرى</u>
0.0	0.0	- إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة
158.3	744.1	- إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة
921.2	217.7	- أرباح إعادة تقييم العملات الاجنبية
62.0	11.2	- عوائد على الاستثمارات
808.1	1,308.3	- إيرادات أخرى
1,949.6	2,281.4	مجموع الإيرادات الأخرى
6,283.9	5,662.6	إجمالي الإيرادات



ثانياً: المصروفات :

ارتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال عام 2025 بنسبة 2%، ليبلغ نحو 3,453.5 مليون دينار، مقارنة بـ 3,386.3 مليون دينار خلال عام 2024.

المصروفات المدفوعة

" مليون دينار "

2025	2024	البند
		<u>الفوائد المدفوعة :</u>
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على الودائع الزمنية
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على حسابات التوفير
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى مراسلين محليين
0.0	0.1	- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى المراسلين بالخارج
0.0	0.0	- فوائد مدفوعة على شهادات الإيداع
1.8	0.7	- فوائد مدفوعة أخرى
1.8	0.8	مجموع الفوائد المدفوعة
		<u>المصروفات الادارية والعمومية</u>
1,273.0	1,022.4	- مرتبات وأجور ومكافآت
330.9	282.9	- مصروفات أخرى على العاملين (علاج وضمان ...)
66.2	52.5	- مصروفات تدريب
17.3	13.5	- مصروفات تأمين
99.9	50.5	- مصروفات حراسة
67.4	59.0	- مصروفات الايجارات
97.2	70.6	- مصروفات الصيانة (مبانى وسيارات و.....)
39.5	30.0	- مصروفات المهمات الرسمية
33.3	24.6	- مصروفات أعضاء مجلس الادارة
64.3	76.8	- خسائر إعادة تقييم العملات الاجنبية
1,362.7	1,702.8	- مصروفات أخرى
3,451.7	3,385.5	مجموع المصروفات الادارية والعمومية
3,453.5	3,386.3	إجمالي المصروفات الكلي

مؤشرات السلامة المالية للمصارف (2025 – 2021)

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية أدوات تحليلية أساسية تُستخدم لقياس مدى قوة ومرونة القطاع المالي بكافة مكوناته، وخاصة القطاع المصرفي. وتلعب هذه المؤشرات دورًا محوريًا في إطار التحليل الاحترازي الكلي، حيث تقدم تقييمًا كمياً دقيقاً لنقاط القوة والضعف في النظام المالي. وهذا بدوره يُمكن السلطات الرقابية وصانعي السياسات من التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتعامل معها بفعالية، ما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

في هذا السياق يقدم هذا الفصل لتحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2021 – 2025)، ويهدف هذا التحليل إلى دراسة التطورات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية، مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، والربحية، بما يُساهم في تقديم صورة شاملة عن وضع القطاع المصرفي في ليبيا، ومدى إسهامه في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي. كما يساعد في تحديد المجالات التي تتطلب تعزيز الإصلاحات أو تقوية الأطر الرقابية في المستقبل لضمان استدامة الأداء المالي.

وفيما يلي تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2021 – 2025).

1- مؤشرات رأس المال :

جدول مؤشرات رأس المال

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
معدل كفاية رأس المال الكلي %	16.6	15.7	15.3	24.3	31.7
معدل كفاية رأس المال الأساسي %	15.3	14.3	13.6	23.1	30.4
راس المال المدفوع / إجمالي الأصول %	3.5	3.5	3.9	6.2	6.3
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	4.7	5.2	6.1	7.1	7.3
حقوق الملكية / إجمالي الودائع %	6.9	7.6	7.0	9.0	9.2

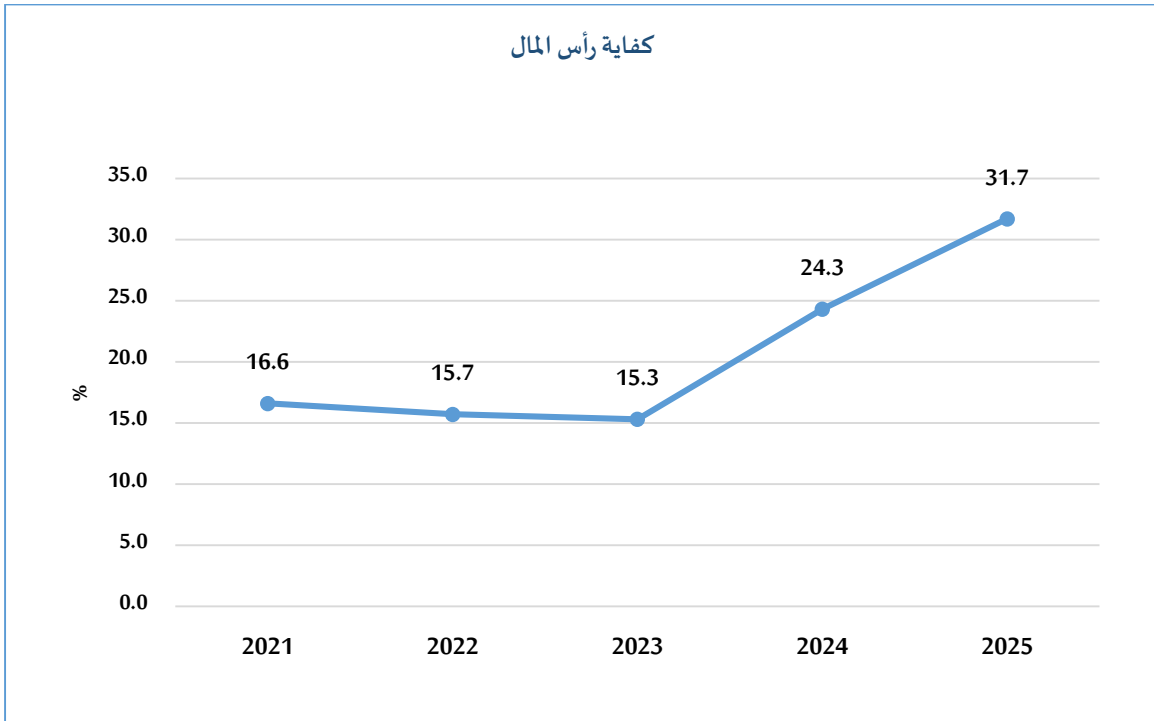
- كفاية رأس المال :

سجلت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الليبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2025، حيث بلغت 31.7% مقارنة بـ 24.3% في نهاية عام 2024. ويُعزى هذا الارتفاع إلى استمرار عدد من المصارف في زيادة رؤوس أموالها المدفوعة تنفيذاً لمتطلبات مصرف ليبيا المركزي التي لم تُستكمل بعد بشكل كامل، إضافةً إلى تباطؤ نمو إجمالي

المحفظة الائتمانية نتيجة تحديد حدود قصوى للتوسع الائتماني للمصارف خلال السنة المالية 2025 بنسبة 7%، وذلك وفقاً لما نصّ عليه المنشور رقم (12) لسنة 2025 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. هذه المستويات المرتفعة من كفاية رأس المال تفتح أمام المصارف فرصاً أوسع للتوسع في أنشطتها التشغيلية، مما يحتم عليها البحث عن صيغ استثمارية فعّالة لتوظيف أموالها وتحقيق عوائد مجزية تتناسب مع الزيادة الكبيرة في رؤوس أموالها.

خلال الفترة (2021 – 2025)، حافظت المصارف على نسب كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى الذي حدده مصرف ليبيا المركزي والمتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهو ما يعكس مستوى جيداً من الملاءة المالية. ومع ذلك، فإن هذه المستويات المرتفعة تضع ضغوطاً إضافية على المصارف لتحقيق عوائد مجزية من خلال توظيف رؤوس أموالها بشكل فعّال.

وفي إطار تعزيز هذا الاستقرار، اعتمدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد أفضل الممارسات الدولية، حيث أصدرت عدة مناشير تنظيمية، من بينها المنشوران رقم (11) و(13) لسنة 2022، اللذان يوجهان تعليمات احتساب ملاءة رأس المال، بهدف ضمان التوافق الكامل مع المعايير الرقابية الدولية وتوطيد قوة القطاع المصرفي.

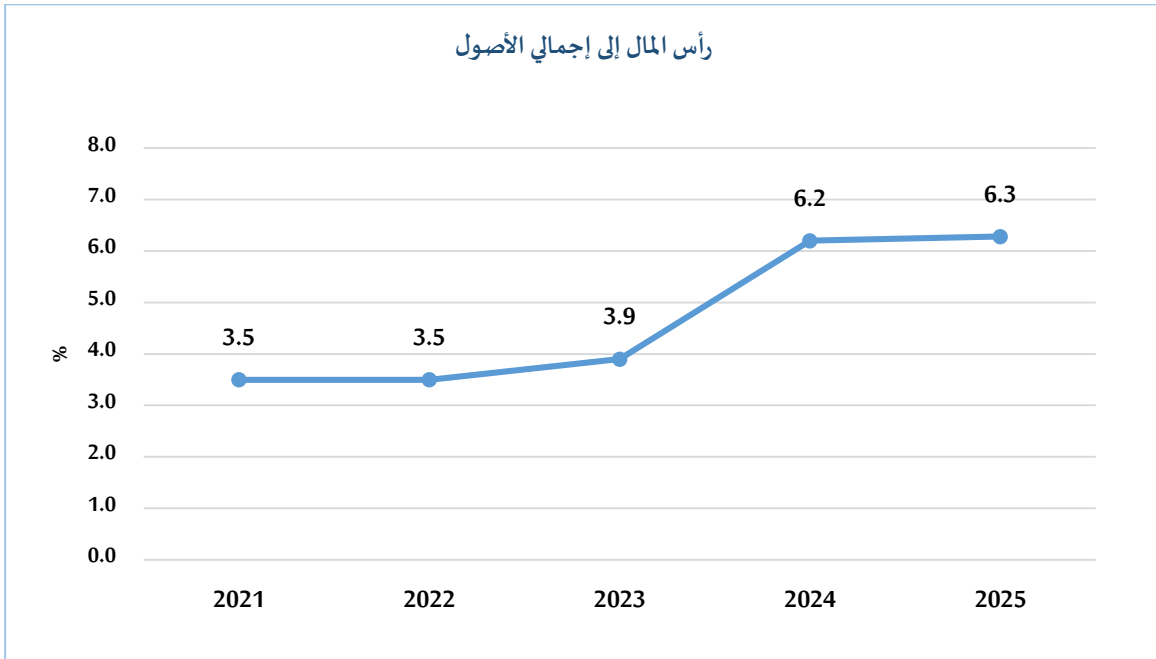


- رأس المال إلى إجمالي الأصول :

تُعد نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الأساسية لمراقبة مستوى الرفع المالي في القطاع المصرفي، إذ تعكس مدى اعتماد المصارف على التمويل من موارد غير ذاتية لتغطية أصولها. كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على قوة القاعدة الرأسمالية وانخفاض مستوى الرفع المالي، مما يعزز من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر.

وفقًا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، يجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% كحد أدنى، لضمان وجود رأس مال كافٍ يغطي المخاطر الكلية للموجودات.

وخلال الفترة (2021-2025)، حافظ القطاع المصرفي على نسب تجاوزت هذا الحد الأدنى، مما يعكس التزامًا جيدًا بمعايير الملاءة المالية. حيث سجلت النسب التالية على التوالي: 3.5% في 2021 و 2022، و 3.9% في 2023، ثم قفزت إلى 6.2% في عام 2024 و 6.3% في عام 2025، حيث يُعزى هذا التحسن الواضح منذ عام 2024 إلى ارتفاع رأس المال المدفوع، وهذا يعزز من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة ويدعم استقرارها المالي على المدى الطويل.



2- مؤشرات جودة الأصول :

بتحليل هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2025، يلاحظ إستمرار تدني نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول والتي شكلت نحو 13.7%، بينما بلغت نسبة الأستثمارات فقط 1.3% مما يشير إلى أن الأصول المؤلدة للدخل متدنية ولم تتعدى نسبة 15% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي، في المقابل شكلت النقدية بخزائن المصارف والأرصدة لدى المصرف المركزي نحو 69.5% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها، وفيما يلي أهم مؤشرات جودة الأصول:

- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض :

أظهرت البيانات الخاصة بتصنيف الديون أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بلغت نحو 19.3% بنهاية عام 2025، مسجلةً ارتفاعاً طفيفاً مقارنةً بعام 2024 الذي بلغت فيه النسبة 19.2%. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة حجم الديون المتعثرة خلال عام 2025 بنسبة 3.9%، مقابل نمو إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة بنسبة 2.9%.

ويُعد استمرار ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً يستدعي من بعض المصارف تعزيز الرقابة على محافظها الائتمانية ورفع كفاءة إدارات الائتمان لديها. كما توصي المعايير الدولية بألا تتجاوز نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مستوى 5% كحد أقصى، وذلك لضمان جودة المحفظة الائتمانية واستدامة الأداء المالي.

نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة :

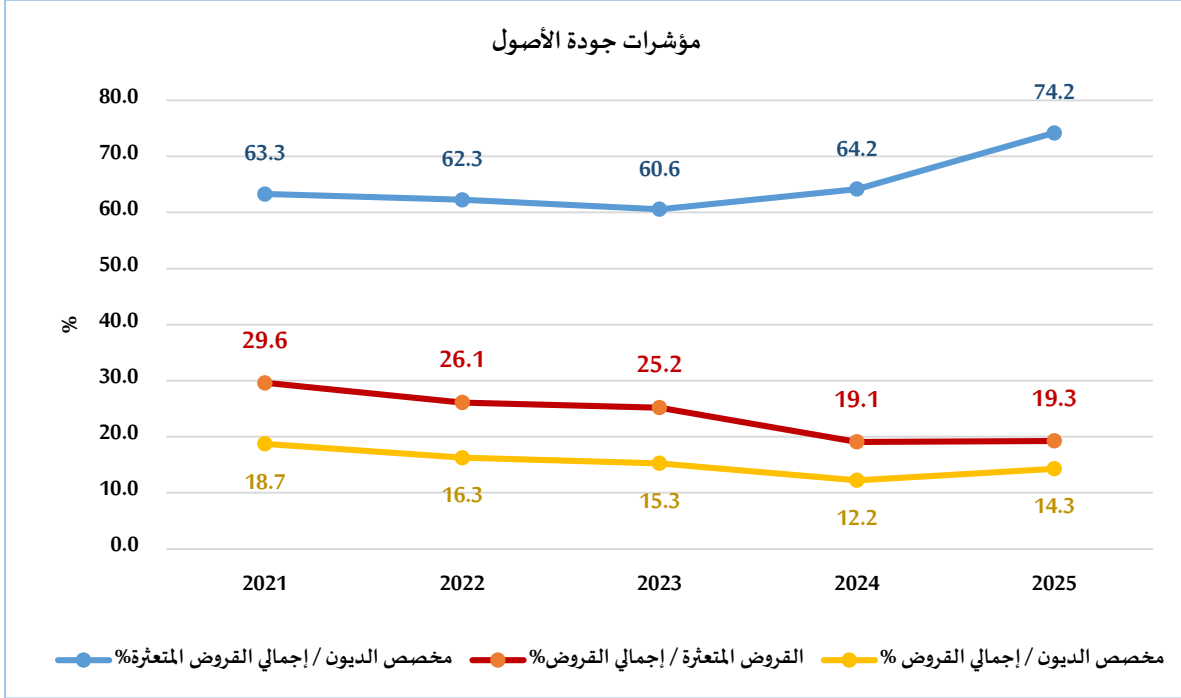
فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية عام 2025 نحو 74.2%. مقابل نسبة 62.4% في نهاية عام 2024، وخلال الفترة فقد سجلت مخصصات التغطية إلى الديون المتعثرة نسب في حدود 63% على مستوى القطاع.

على الرغم من قيام بعض المصارف بزيادة المخصصات، إلا أن بعض المصارف لا تزال تسجل نسب تغطية منخفضة، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات احترازية عاجلة لتعزيز المخصصات وتكوين احتياطات كافية لمواجهة أي خسائر محتملة.

ويأتي ذلك في إطار الالتزام بالمعايير والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي لإدارة المخاطر الائتمانية، بما يضمن تعزيز متانة المراكز المالية ودعم استقرار القطاع المصرفي.

جدول مؤشرات جودة الأصول

2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
2.6	3.3	4.5	4.0	4.3	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول %
19.3	19.1	25.2	26.1	29.6	القروض المتعثرة / إجمالي القروض %
74.2	64.2	60.6	62.3	63.3	مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة %
14.3	12.2	15.3	16.3	18.7	مخصص الديون / إجمالي القروض %



3- مؤشرات الربحية :

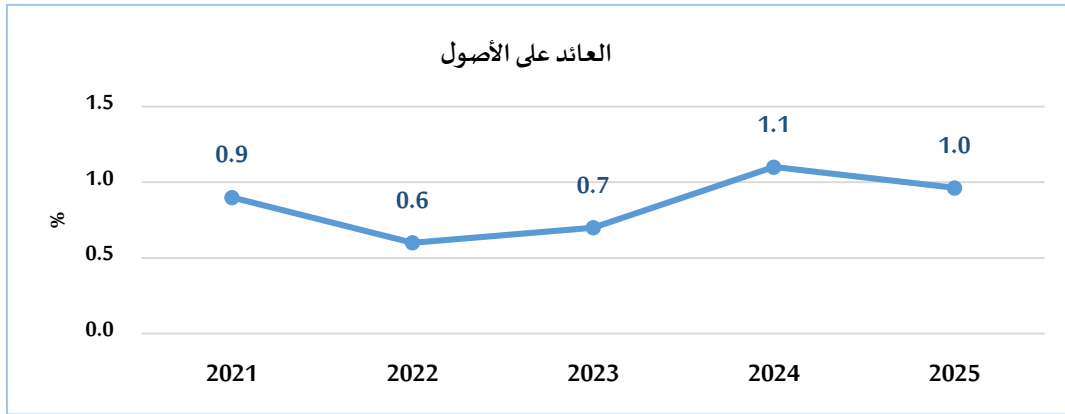
جدول مؤشرات الربحية

2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
1.2	1.1	0.7	0.6	0.9	العائد / الاصول %
15.3	16.2	12.4	10.7	18.5	العائد / حقوق الملكية %
1.5	1.4	0.9	0.8	1.3	العائد / الودائع %
15.5	16.6	16.5	16.1	12.1	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %
55.0	59.8	61.3	63.4	55.8	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل %

- العائد إلى الأصول :

يُعتبر مؤشر العائد على إجمالي الأصول من المؤشرات المالية المهمة التي تعكس كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح. وتشير البيانات إلى أن معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول خلال العام 2025 سجل نحو 1.0% مقارنة بنحو 1.1% في عام 2024.

رغم التحديات الاقتصادية والوضع غير الملائم التي تواجهه المصارف، يتطلب من المصارف البحث عن إستراتيجيات جديدة لتوظيف الأصول والفوائض الكبيرة المتاحة من السيولة، ويُعد تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد أولوية لضمان تعزيز المراكز المالية للمصارف ودعم مساهمتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني.



- العائد إلى حقوق الملكية :

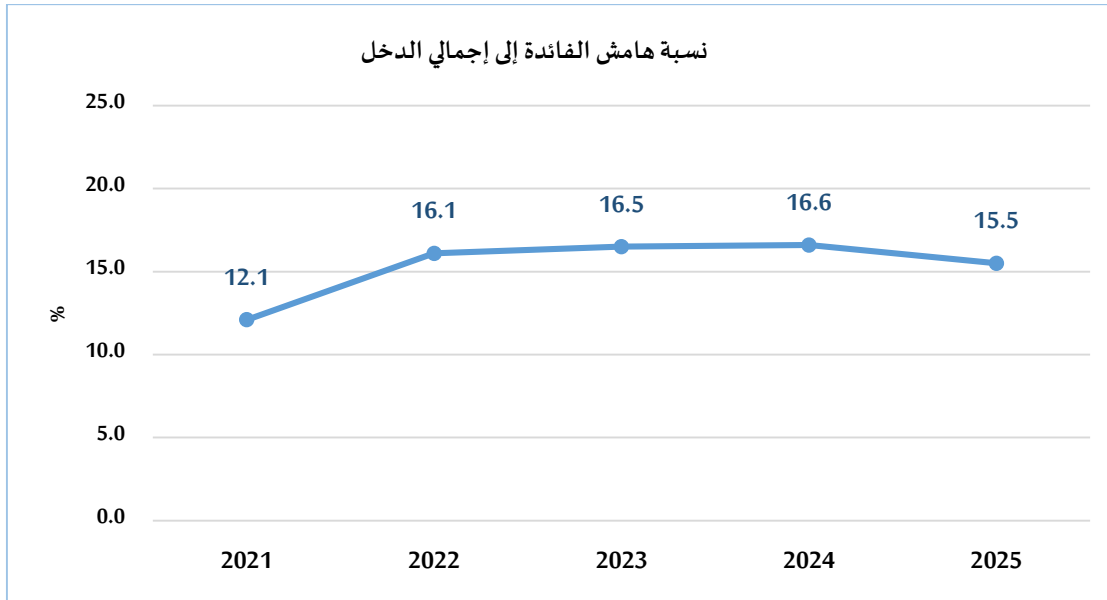
انخفض معدل العائد على حقوق الملكية خلال هذا العام 2025 ليصل إلى نحو 15.3%، مقارنة بـ 16.2% في نهاية عام 2024. ويُعد هذا المؤشر مقياسًا مهمًا يعكس كفاءة المصارف في استثمار رأس مالها لتحقيق الأرباح. ومن هنا، يتوجب على المصارف استغلال رأس المال بشكل أمثل، خاصة بعد استكمالها للزيادات وفق متطلبات مصرف ليبيا المركزي، بهدف تعزيز الأداء الربحي وضمان استدامته في المستقبل.

- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل :

سجلت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل 15.5% خلال العام 2025 ويمثل مؤشر "هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل" أداة مهمة لقياس مدى اعتماد المصارف على نشاطها الأساسي في تحقيق الإيرادات، حيث يعكس الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة كنسبة من إجمالي الدخل.

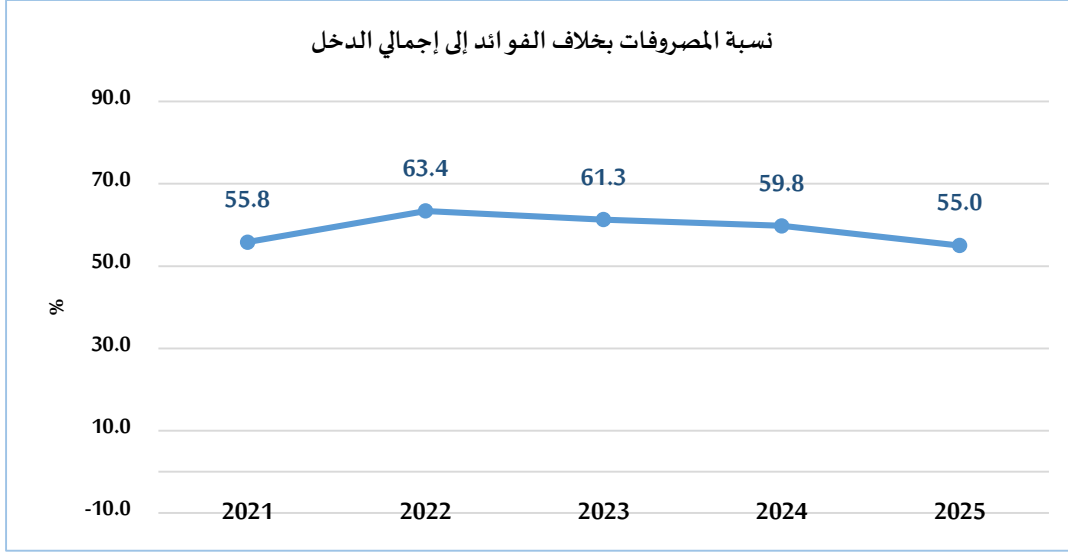
وخلال السنوات الأخيرة، لوحظ أن مساهمة هامش الفائدة في إجمالي دخل المصارف لا تزال محدودة، إذ استقرت النسبة عند حوالي 16%. هذا يشير إلى أن المصارف تعتمد بشكل أقل على العائدات التقليدية المرتبطة بالإقراض، وتتجه بشكل متزايد نحو مصادر أخرى للدخل.

ويرجع هذا الأداء إلى أن الجزء الأكبر من إيرادات الفوائد يأتي من العمولات على صيغ المربحة، والتي بلغت نحو 626.2 مليون دينار، إضافةً إلى الفوائد الناتجة عن الأرصدة والودائع لدى المصارف المراسلة بالخارج، والتي سجلت حوالي 242.1 مليون دينار.



- نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:

يُعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، حيث يشمل جميع المصروفات باستثناء مصروفات الفوائد، مثل مرتبات وتكاليف العاملين، ومصروفات التدريب، والتأمين، والصيانة، وغيرها. ويُشير ارتفاع هذه النسبة عادةً إلى تأثير سلبي مباشر على قدرة المصارف في تحقيق الأرباح. وخلال عام 2025، انخفضت نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل لتصل إلى نحو 55% مقارنةً بـ 59.8% في عام 2024، مما يعكس تحسناً في كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية لدى المصارف.



4- مؤشرات السيولة :

تُعد مؤشرات السيولة من العوامل الأساسية في تقييم قدرة المصارف على تلبية الطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، فضلاً عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون التعرض لمخاطر عسر السيولة.

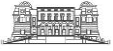
في السياق الليبي، لا تزال مستويات السيولة لدى المصارف مرتفعة بصورة ملحوظة، الأمر الذي يعكس محدودية توظيف الموارد المالية المتاحة، سواء عبر التوسع في منح الائتمان أو تنشيط الاستثمارات. ويتزامن هذا الفائض في السيولة مع نمو مستمر في الخصوم الإيداعية، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن بين استخدامات الأموال ومصادرها.

ويرتبط هذا الوضع بعدة عوامل رئيسية، من أبرزها:

- محدودية فرص التوظيف الائتماني ذات الجودة العالية.
- ضعف بيئة الاستثمار المحلية.
- السياسات التحفظية التي تتبعها المصارف في إدارة السيولة.

ومن أبرز مؤشرات السيولة التي تُستخدم لقياس هذا الجانب:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تقيس حجم الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد من إجمالي أصول المصرف.



نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: تُستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله السائلة.

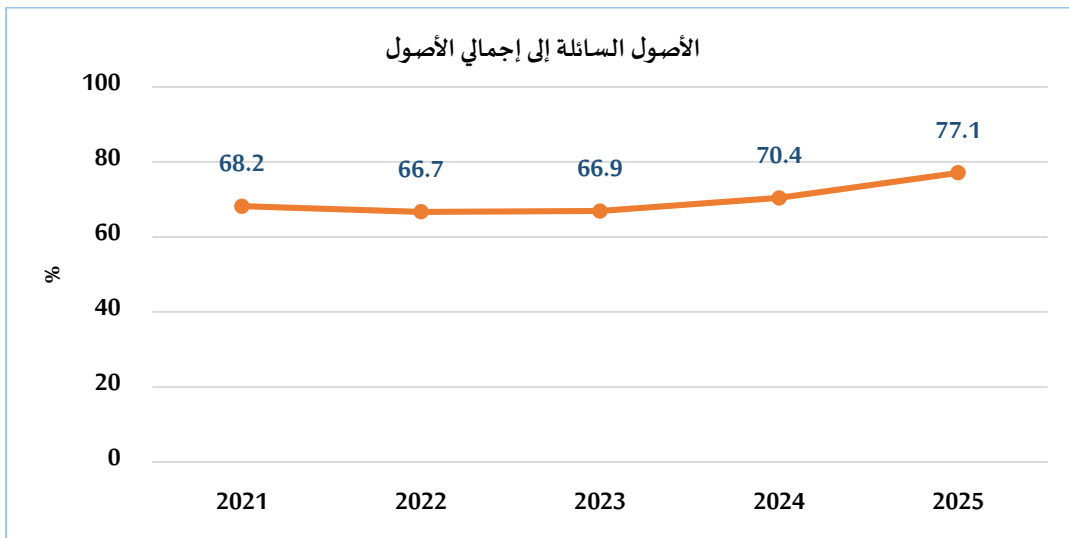
جدول مؤشرات السيولة

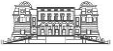
2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
77.1	70.4	66.9	66.7	68.2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)
92.9	74.4	70.8	83.2	75.8	الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)
17.5	22.3	22.6	22.5	21.3	إجمالي القروض / إجمالي الودائع (%)

- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف حوالي 77.1% في نهاية عام 2025، حيث تمثل جزء كبير منها ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (بما في ذلك الودائع تحت الطلب والاحتياطي الإلزامي). مقارنة بنسبة 70.4% في نهاية عام 2024، تؤكد هذه الأرقام استمرار ارتفاع نسب الأصول السائلة في هيكل أصول المصارف بشكل عام.

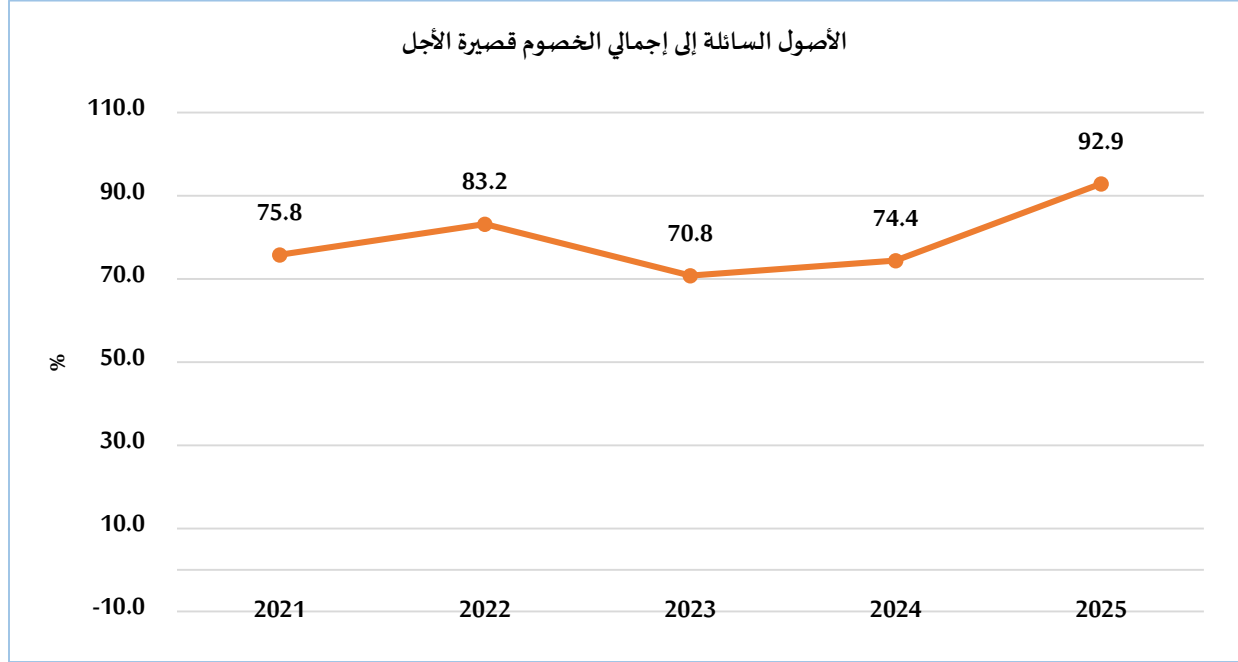
ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن حجم القروض والتسهيلات الائتمانية يشكل نسبة منخفضة مقارنةً بإجمالي الخصوم الإيداعية، حيث بلغت نسبة القروض إلى الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي حوالي 17.5% في نهاية عام 2025. وهذا يعكس محدودية توظيف المصارف لمواردها في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية.





- الأصول عالية السيولة إلى الخصوم قصيرة الأجل:

يُعد هذا المؤشر مقياسًا هامًا لتباين السيولة بين الأصول والخصوم، حيث يعكس قدرة المصارف على الوفاء بطلبات سحب الأموال قصيرة الأجل دون التعرض لآزمات سيولة. وقد سجل المؤشر نسبة 92.9% في نهاية عام 2025، مقارنة بنسب بلغت 75.8%، 83.2%، 70.8%، و74.4% على التوالي للأعوام من 2021 حتى 2024.



الجدول العام لمؤشرات أداء المصارف (2025 – 2021)

2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
					مؤشرات رأس المال:
31.7	24.3	15.3	15.7	16.6	معدل كفاية رأس المال الكلي%
30.4	23.1	13.6	14.3	15.3	معدل كفاية رأس المال الأساسي%
6.3	6.2	3.9	3.5	3.5	راس المال المدفوع / إجمالي الأصول%
7.3	7.1	6.1	5.2	4.7	حقوق الملكية / إجمالي الأصول%
9.2	9.0	7.0	7.6	6.9	حقوق الملكية / إجمالي الودائع%
					مؤشرات جودة الأصول:
2.6	3.3	4.5	4.0	4.3	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول%
19.3	19.1	25.2	26.1	29.6	القروض المتعثرة / إجمالي القروض%
74.2	64.2	60.6	62.3	63.3	مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة%
14.3	12.2	15.3	16.3	18.7	مخصص الديون / إجمالي القروض%
					مؤشرات كفاءة الإدارة:
13.7	17.5	18.0	15.5	14.4	إجمالي القروض / إجمالي الأصول%
11.3	8.8	8.0	7.5	7.0	إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)
343.6	279.2	259.3	258.3	245.0	إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)
					مؤشرات الربحية:
1.2	1.1	0.7	0.6	0.9	العائد / الاصول%
15.3	16.2	12.4	10.7	18.5	العائد / حقوق الملكية%
1.5	1.4	0.9	0.8	1.3	العائد / الودائع%
15.5	16.6	16.5	16.1	12.1	نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل%
55.0	59.8	61.3	63.4	55.8	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل%
					مؤشرات السيولة:
77.1	70.4	66.9	66.7	68.2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)
92.9	74.4	70.8	83.2	75.8	الأصول عالية السيولة / الخصوم قصيرة الأجل (%)
17.5	22.3	22.6	22.5	21.3	إجمالي القروض / اجمالي الودائع (%)